مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٨

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، د. مضر قسيس، جهاد حرب

علاء الحلوح، وليد لدادوة

دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٩

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس " المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية " في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنـزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

أعضاء فريق العمل

د. خليل الشقاقي: مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج عام ١٩٨٥. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، "السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

د. مضر قسيس: عضو الهيئة التدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، يحل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة موسكو (١٩٩٢)، له كتابات عديدة في حقل التحول الديمقراطي، آخرها فصل بعنوان **"العملية التشريعية وتفكيك البنى الكولونيالية"** في كتاب "الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة" (معهد الحقوق – جامعة بيرزيت. ٢٠٠٩. تحرير مضر قسيس وخليل نخلة).

جهاد حرب: باحث غير متفرغ في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تخرج عام ١٩٩٩. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **السوابق البرلمانية الفلسطينية ١٩٩٦-٢٠٠٧** (رام الله، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، ٢٠٠٨).

علاء الحلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بير زيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية آخرها، "نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

وليد لدادوة: مسؤول وحدة البحوث المسحية في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، عضو المجلس الاستشاري للاحصاء الفلسطيني، يحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية آخرها، "الخصائص الديمغرافية للناخبين في الانتخابات التشريعية والرئاسية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧)

قائمة المحتويات

تمهيد ٩

الفصل الأول: المنهجية ١٣

الفصل الثاني: نتائج القراءة التاسعة ٣١

الفصل الثالث: مقارنات القراءات التاسعة ٤٩

الفصل الرابع: مؤشرات مقارنة ٩١

التوصيات ١٠٥

الملاحق

ملحق رقم (١): قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس الديمقراطية في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب ١٠٩

ملحق رقم (٢): نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٨ ..... ١٢١

ملحق رقم (٣): نتائج مؤشرات محددة من المقياس خاصة بقطاع غزة ١٣٥

قائمة الجداول

جدول رقم(١): علامات وأوزان المؤشرات	٣٧
جدول رقم(٢): علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)	٤٣
جدول رقم(٣): علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)	٤٥
جدول رقم(٤): علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج	٤٦
جدول رقم(٥): علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)	٤٨
جدول رقم(٦): علامات المقياس في القراءات التسعة	٥١
جدول رقم(٧): علامات المؤشرات في القراءات التسعة	٥٥
جدول رقم(٨): علامات التصنيف الأول في القراءات التسعة ومعدلها	٥٨
جدول رقم(٩): علامات التصنيف الثاني في القراءات التسعة ومعدلها	٥٩
جدول رقم(١٠): علامات التصنيف المزدوج في القراءات التسعة ومعدلها	٦١
جدول رقم(١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات التسعة ومعدلها	٦٢
جدول رقم(١٢): علامات مقارنة (لثمانية عشر مؤشرا) لمؤشرات مختارة	٩٥

قائمة الأشكال

شكل رقم(١): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات	٢٥
شكل رقم(٢): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	٢٦
شكل رقم(٣): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات	٢٦
شكل رقم(٤): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية	٢٨
شكل رقم(٥): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس	٢٩
شكل رقم(٦): علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة	٤٤
شكل رقم(٧): علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة	٤٥
شكل رقم(٨): علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة	٤٧
شكل رقم(٩): علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة	٤٨
شكل رقم(١٠): بيان علامات المقياس في القراءات التسعة	٥٢
شكل رقم(١١): مقارنة علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات التسعة	٥٩
شكل رقم(١٢): مقارنة علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات التسعة	٦٠
شكل رقم(١٣): مقارنة علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات التسعة	٦١
شكل رقم(١٤): مقارنة علامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات التسعة	٦٣
شكل رقم(١٥): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات التسعة	٦٤
شكل رقم(١٦): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات التسعة	٦٥
شكل رقم(١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات التسعة	٦٦
شكل رقم(١٨): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات التسعة	٦٧
شكل رقم(١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات التسعة	٦٨

شكل رقم(٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات التسعة ٦٩
شكل رقم(٢١): بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات التسعة ٧١
شكل رقم(٢٢): بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات التسعة ٧٢
شكل رقم(٢٣): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات التسعة ٧٥
شكل رقم(٢٤): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات التسعة ٧٦
شكل رقم(٢٥): بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات التسعة ٧٧
شكل رقم(٢٦): بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات التسعة ٧٨
شكل رقم(٢٧): بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات التسعة ٧٩
شكل رقم(٢٨): بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات التسعة ٨٠
شكل رقم(٢٩): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات التسعة ٨١
شكل رقم(٣٠): بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات التسعة ٨٢
شكل رقم(٣١): بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات التسعة ٨٣
شكل رقم(٣٢): بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات التسعة ٨٤
شكل رقم(٣٣): بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة ٨٥
شكل رقم(٣٤): بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة ٨٧
شكل رقم(٣٥): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة ٨٨
شكل رقم(٣٦): بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة ٨٩
شكل رقم(٣٧): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة ٩٠
شكل رقم(٣٨): علامات مقارنة للمؤشر الحادي والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٩٨
شكل رقم(٣٩): علامات مقارنة للمؤشر الثالث والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٩٩
شكل رقم(٤٠): علامات مقارنة للمؤشر الخامس والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٠٠
شكل رقم(٤١): علامات مقارنة للمؤشر السادس والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٠١
شكل رقم(٤٢): علامات مقارنة للمؤشر الثاني والأربعين في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٠٢
شكل رقم(٤٣): علامات مقارنة للمؤشر الخمسين في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٠٣

تمهيد

يشكل هذا التقرير السنوي التاسع امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام ١٩٩٦ لدراسة وقياس أوضاع وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. انتجت الجهود الأولية هذه مجموعة من التقارير التي صدرت في ستة كتب صدرت عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) ١٩٩٩ والثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والثالث في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ والرابع في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ والخامس كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٧ والسادس في شباط (فبراير) ٢٠٠٨ وقد شملت الكتب الستة ثماني قراءات مختلفة لأوضاع التحول الديمقراطي منذ إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ١٩٩٦.

يشمل التقرير الحالي قراءة لنتائج رقمية (كمية) لتسعة وأربعين مؤشراً تم استخدامها لاحتساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة، أي عام ٢٠٠٨. ينقسم التقرير إلى خمسة فصول: يتناول الفصل الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات التي أدخلت على المقياس خلال السنوات الماضية وللأسباب التي دعت إليها؛ أما الفصل الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٨ مع نقاش أثرها الممكن على النظام السياسي الفلسطيني؛ يعرض الفصل الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج عام ٢٠٠٨ والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية؛ والفصل الرابع يعرض نتائج عدد من المؤشرات للمقارنة ما بين الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أما الفصل الخامس فيشمل خلاصة التقرير وتوصياته. يشمل التقرير أيضا ثلاثة ملاحق فيها ملخصاً تفصيلياً للمؤشرات المستخدمة في المقياس ولطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

شهد عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧ الذي أجري فيه آخر تدقيق لأوضاع الديمقراطية في فلسطين انخفاضا للعلامة الكلية للمقياس من ٥٠٩ علامة في القراءة الثمانية إلى ٤٦٩ علامة في القراءة التاسعة، وهي ثاني أدنى علامة حصل عليها المقياس في كافة القراءات بعد علامة القراءة الخامسة (٤٦٦). يعود السبب في هذا الانخفاض لاستمرار التعديات والمضايقات من قبل السلطة التنفيذية على الحريات العامة، وحقوق المواطن بشكل غير مسبوق.

شهدت فترة القراءة مجموعة من الأحداث الداخلية كان من أبرزها استمرار وتفاقم حالة الانقسام بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة). كما فشلت كافة الجهود المحلية

والإقليمية في رأب الصدع بين حركتي فتح وحماس وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني. كما شهدت هذه الفترة موافقة الفصائل الفلسطينية وإسرائيل على تهدئة امتدت من شهر حزيران وحتى كانون أول ٢٠٠٨ تلاها عدوان إسرائيلي على قطاع غزة.

في القراءة السابقة وبسبب الفصل بين شطري الوطن قام فريق العمل في المركز بقصر جمع المعلومات على الضفة الغربية في العديد من المؤشرات وخاصة تلك التي تتعلق بحرية الرأي وحقوق الإنسان وسيادة القانون والبناء المؤسساتي.[١] أما المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم جمع معلوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة كواحدة. كما اضطر الفريق إلى تعليق العمل في المؤشر الثاني عشر في هذه القراءة وللسنة الثانية على التوالي بسبب عدم قيام المجلس التشريعي بإصدار أية قوانين.

وقرر الفريق إضافة فصل إلى هذا التقرير لمقارنة أوضاع الديمقراطية في ظل السلطتين التنفيذيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم جمع معلومات من قطاع غزة لهذا الغرض. وقد استخدمت لهذا الغرض المؤشرات التي يتوفر فيها الشرطان التاليان؛ الأول، أن تقيس المؤشرات قضايا متصلة بالأداء المباشر للسلطة المسيطرة وسياساتها، كالمؤشرات المتعلقة بحقوق الانسان والحريات العامة؛ والثاني، توفر امكانيات تقنية لفصل المعلومات أو توفرها من مصادر منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام أو تلك التي تستقى من مصادر حكومية أو من مؤسسات حقوق الإنسان. كما اقتصرت المؤشرات المستخدمة على المجال السياسي واستبعدت تلك الخاصة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والبطالة، وذلك لأن الأخيرة لا تتصل بأداء السلطة المسيطرة بشكل مباشر بالضرورة.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت التقارير الدولية والمحلية استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراض الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة نتيجة الحصار الذي يشهده القطاع. فقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، خاصة في قطاع غزة الذي قاربت فيه نسبة البطالة ٣٠٪، وبقي مستوى دخل الفرد منخفضا نتيجة الإغلاق والحصار.

[١] هذه آلية مؤقتة تتعلق بتغير الوضع السياسي وحالة الانقسام خلال فترة القراءة، الأمر الذي أثر على خطة جمع المعلومات، وعلى توفرها، واتساقها وما شابه. سيقوم الفريق بدراسة البدائل لسد هذه الفجوة طالما استمر الوضع الراهن.

طرأ بعض التحسن في شعور المواطن الفلسطيني بالإحساس بالأمن الشخصي وسيادة القانون بسبب الانتشار الأمني الذي قامت به قوات الأمن الفلسطيني في عدد من مناطق الضفة الغربية، وقد تراجع عدد ضحايا الفلتان الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي ١٨٠ حالة وفاة منها حوالي ٤٢ حالة نتيجة الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية، مقارنة بمقتل ٥٨٥ مواطن في العام ٢٠٠٧ الذي شهد صراعات دامية بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (٣,٨٨) مليون نسمة. وحصل تحسن في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس، ونسبة المدرسين إلى الطلبة، وانخفاض مستوى الأمية. فقد أصبح عدد المدارس ٢٤٣٠ (مقارنة بـ ٢٢٧٢) وانخفض عدد الطلبة لكل معلم إلى ٢٥,٢ بعد أن كان ٢٦,٠٦. كما انخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ذكورا وإناثا على السواء، فبلغت نسبة الأمية بشكل عام ٦,١٪ ، وبلغت نسبة الأمية بين الرجال ٢,٨٪، فيما بلغت نسبة الأمية بين النساء ٩,٥٪ في حين كانت سابقاً نسبة الأمية ٦,٥ ٪ بشكل عام (٢,٩٪ بين الذكور و١٠,٢٪ بين الإناث) في عام ٢٠٠٧.

أما على مستوى ممارسات الاحتلال، فقد شهد العام ٢٠٠٨ تصعيدا إسرائيليا أدى إلى سقوط الالاف من الشهداء والجرحى خاصة في ظل العمليات العسكرية الاسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة التي تصاعدت في ٢٧ كانون أول ٢٠٠٨. واستمرت إسرائيل في سياسة الاعتقالات فقد اعتقلت خلال العام ٢٠٠٨ ما يزيد عن ٥٨١٨ معتقلاً، كما استمرت في سياسة مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل وبناء المستوطنات.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الإعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

الفصل الاول
المنهجية

يهدف هذا المقياس إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقمياً في أوضاع خمسين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخمسين سنوياً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع بعض التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية. يتناول هذا الفصل من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل في اختيار المؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذرا كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيدا عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

(١) مؤشرات وأوزان مقياس الديمقراطية

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية، وبعد تقييم القراءات الأربعة الأولى لهذا المقياس ومراجعة منهجيته تم اختيار ٥٠ مؤشرا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين بمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطيت لكل مؤشر ١٠٠٠ درجة وتحددت لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم تم منح كل مؤشر وزنا محددا في المقياس. وتم احتساب المقياس وتصنيفاته المختلفة بالتالي مع أخذ أوزان هذه المؤشرات بعين الاعتبار. حيث أن عدد المؤشرات هو خمسون مؤشرا، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو ٢٪. أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه

تتغير صعودا أو هبوطا لتتراوح بين ١٪ و٦,٣٪. وقد تم تقدير الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام ١٩٩٦ بناء على تقديرات فريق البحث وعلى استطلاع لآراء نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي وآخرين. وفي عام ٢٠٠٤ قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديره للتجربة السابقة. لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درجة عالية من الأهمية). ويتم تحديد وزن المؤشر بالاعتماد على معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء وبناء على تقديرات فريق العمل.

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون. يفحص كل مؤشر بشكل كمي أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارين: يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات السلطة بالمجتمع، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان، وباعتبارها كذلك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني. ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبيا، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية. والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين، والتي يأتي في مقدمتها:

١- وضع منهجية تجريبية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كميا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة.*
٢- تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية.
٣- مساعدة، حيث يمكن ذلك، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد، على أداء مهماتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها.
٤- روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع.

* للإطلاع على كيفية احتساب العلامات، أنظر الملحق رقم (١).

وتوخى فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما وتوخى أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوخي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات المدنية والسياسية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجما أكبر من غيرها (٦٨٪) نظرا لطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة منتقاة ومقصودة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك. بيد أنه تم توخي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولا: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانيا: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثا: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن الانتقائية المقصودة للمؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيبا بحثيا. فانتقائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها انتقائية لأنها لا يمكن أن تكون كاملة لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئيا على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم فريق العمل، ولاضطرار أعضائه لتحديد "نقاط القطع" في عدد من الحالات وفقا لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاعتها على درجة معروفة من العشوائية.

(٢) مصادر المعلومات:

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على طرق مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملمة، متعمدين الاستناد، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر. اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية:

١) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها.
٢) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية.
٣) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال ومؤسسات مهنية أخرى.
٤) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس.

(٣) مفهوم الديمقراطية

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية. إن قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يحتم علينا التركيز على تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أساسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها. وهي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها:

١. الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه، وغير ذلك.
٢. مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، ما يعكس مدى مشاركته

في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى.
٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه.
٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيدات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيما ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خيارا لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، إقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنـزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، وضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات إلى إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسـات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وبلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية

السياسية والحزبية والفكرية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها قوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، راهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبئة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

(٤) تعديلات على "المؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. لكن بعد مرور عدة سنوات على تجربة "المؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق العمل أن هناك حاجة ملموسة للتركيز في "مقياس الديمقراطية في فلسطين" على أمور خمس:

(١) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس درجة المأسسة في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة ١٤ مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "المؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق العمل إعطاء وزن عال نسبياً لهذه القيمة الديمقراطية بلغت ٢٥٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.

إن المأسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ابتداءً من التقرير المعروف باسم تقرير روكار، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقوية هذه

المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ مايو (أيار) ٢٠٠٢.

(٢) هناك حاجة للتركيز على القواعد الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل بين السلطات والحقوق المدنية والسياسية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنّف المؤشرات إلى تلك الدالة على "الوسائل" والأخرى الدالة على "الممارسات"، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضمن الفصل بين السلطات والمساءلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة.

(٣) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثر النظام السياسي بطبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. لقد اتضحت خلال العقد الماضي الأهمية البالغة للمساعدة المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية. لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساعدات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للسلطة. لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقائمة يقيس حجم المساعدات الخارجية ويقارنها بالمصادر الداخلية للميزانية.

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمصالح والتزامات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجاوب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني. أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب ورسوم وجمارك يدفعها المواطن مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستجد نفسها أكثر استعداداً لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها. كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بالطريقة التي يريدها فيزيد من مشاركته في العمل السياسي.

(٤) هناك حاجة للتركيز على سيادة القانون كقيمة أساسية من قيم التحول الديمقراطي، فقد أظهرت السنوات الخمسة الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بقضايا هي في صلب سيادة القانون، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام المحاكم، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام. كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم الواردة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشراتها الخمس على ١٥٪ من قيمة علامة المقياس.

(٥) هناك حاجة لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحتياجات الأمن مقارنة بتلك المخصصة لاحتياجات الصحة والتعليم. وكان "المؤشر الديمقراطي" قد أظهر اهتماماً واضحاً بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة والصحة والتعليم من جهة أخرى. لهذا ارتأى فريق العمل ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمصروفات الأمنية. إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية قد جعل من مسألة المصروفات الأمنية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرص التحول الديمقراطي.

(٥) التعديلات على القراءة الحالية (التاسعة)

أحدثت تعديلات على طرق احتساب بعض المؤشرات في القراءة التاسعة كما يلي :

(١) تم استحداث احتساب الأسئلة الموجهة إلى الوزراء والمسؤولين من قبل أعضاء المجلس التشريعي في المؤشر الثاني المتعلق بالرقابة البرلمانية، وتم منح كل سؤال ١٠ نقاط. كما تم تقسيم التحقيق الى قسمين الأول : لجان تقصي الحقائق وتم منح عملية استخدام هذه الأداة الرقابية ٥٠ نقطة لكل لجنة تقصي حقائق تُشكل، والقسم الثاني (الاستجواب) منح ١٠٠ نقطة لكل استجواب يجري في المجلس التشريعي. وتم منح ٢٠٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة عن الحكومة بدلا من ٢٥٠ نقطة في القراءات السابقة. وأعيد احتساب علامات المؤشر حسب الطريقة الجديدة في القراءات السابقة.

(٢) تم في هذه القراءة الاقتصار على تقييم الناس لأداء الحكومة بدلا من تقييم الناس لأداء خمسة مؤسسات هي "المجلس التشريعي، والحكومة، والسلطة القضائية، أداء الشرطة والأجهزة الأمنية، ومؤسسة الرئاسة" لأغراض احتساب المؤشر الثاني والأربعون المتعلق بتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة.

(٣) أصبح احتساب علامات المؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام يعتمد على متوسط المعطيات المتوفرة من استطلاعي رأي خلال السنة بدلا من الاعتماد على استطلاع رأي واحد.

(٦) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تمر في حالة تحول نحو الديمقراطية، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أن من الضرورة أخذ عدد من الأمور بالحسبان :

(١) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التعايش ما بين نظام سياسي وطني واحتلال عسكري. إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما أن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة، ولهذا فإن بعض هذه الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية. فمثلاً، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها مؤشراً ذي مغزى لأنه يتأثر أولاً وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية. ولعل أبرز مثال على واقع الاحتلال ودوره في التأثير على العملية الديمقراطية في المناطق الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ استمرار قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية مما أدى إلى تعطيل عمل المؤسسة التشريعية بكاملها.

(٢) إن الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هو أيضاً خاصية فلسطينية مرتبطة بطبيعة عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. أسهمت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الست الأولى من عمر السلطة وبأكثر من ذلك خلال السنوات التي تلتها. وقد شكلت هذه المساعدات، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة. إن من الصعب تقدير التأثير الذي يتركه ذلك في عملية التحول الديمقراطي، لكن من المرجح أنه كلما كان دور المواطن محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصة مشاركته السياسية أقل.

(٣) إن الظروف الفلسطينية الداخلية السائدة منذ العام ٢٠٠٠ هي ظروف غير اعتيادية، حيث تفتقد السلطة المركزية لاحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب النظام والقانون. تشكل هذه الظروف عبئاً على عملية التحول الديمقراطي حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية ضمان أمن وسلامة المواطن الشخصية.

(٤) يمر النظام السياسي الفلسطيني بأزمة حادة منذ العام ٢٠٠٦ (أي بعد الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي وتشكيها للحكومة العاشرة) تمثلت في البداية بالصراع على الصلاحيات والنفوذ في مؤسسات السلطة الفلسطينية سواء على الإدارة العامة أو أجهزة الأمن بين حكومة حماس والرئاسة التي يتولاها محمود عباس قائد حركة فتح، وتطورت إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى حكومتين منفصلتين مسيطرتين على اقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة. أما المجلس التشريعي فيعاني بالإضافة إلى الشلل الناجم عن الانقسام من اعتقال نسبة عالية من أعضائه من قبل إسرائيل.

(٧) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث. لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع للوضع الديمقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي. فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل أربعة ومؤشرات الممارسات ستة وأربعون، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل ٠٣١٨ , ٠ فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات ٠١٨٩ , ٠.

تشير مؤشرات الوسائل (وهي المؤشرات ذات الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٤٤) إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات ديمقراطية. كمثال على ذلك، اخترنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري. لقد اكتفينا بالوسائل السياسية ولم نختر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل السياسية هي الأهم لانشاء البيئة السياسية المساندة لعملية التحول الديمقراطي.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية. فمثلاً، نجد مؤشراً يقيس خروقات الدستور أو القانون الأساسي، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية، أو لقياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، أو عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات.

ويشير شكل رقم (١) إلى الوزن المعطى لمؤشرات الوسائل (١٣٪) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (٨٧٪).

شكل رقم (١): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات

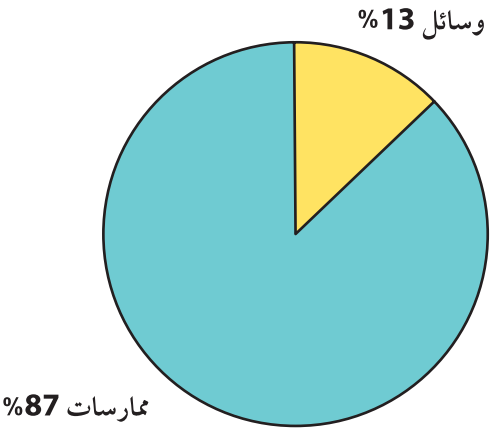

يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات: سياسية واجتماعية واقتصادية. وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية، فإننا ندرك أهمية المجالين الآخرين وخاصة المجال الاجتماعي. فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية ٣٢، والاجتماعية ١٥، والاقتصادية ٣. وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية ٠,٠٢١٣، والاجتماعية ٠,٠١٦٣، والاقتصادية ٠,٠٢٥٢.

يظهر الشكل رقم (٢) أن ثلثي وزن المقياس مأخوذ من المؤشرات السياسية (٦٨٪) فيما تليها المؤشرات الاجتماعية (٢٤٪) وأخيراً الاقتصادية (٨٪). إن اهتمامنا بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق العمل أنه نظراً للطبيعة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغيرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطي وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو بارومتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية.

شكل رقم (٢): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

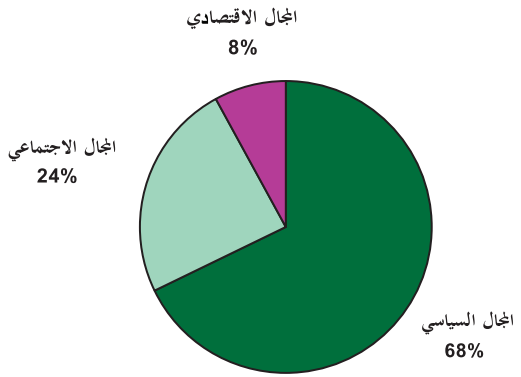

كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والممارسات. إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات

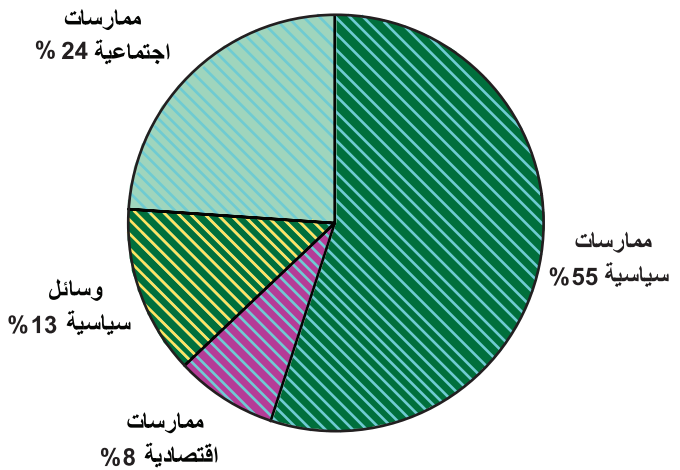

يقسم التصنيف الثالث المقياس إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كما يلي:

١ . المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٣ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٩٢ .

٢ . وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٤ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩ .

٣ . احترام الحريات المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠٢٢٢ .

٤ . حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٦٧ .

٥ . سيادة القانون، مثل استقلال القضاء؛ التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة، ويبلغ عدد مؤشراتها ٥ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩ .

يظهر الشكل رقم (٤) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية وبالمساواة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الربع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (٢٠٪) في المرتبة الثالثة، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على ١٥٪ لكل منهما .

شكل رقم (٤): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية

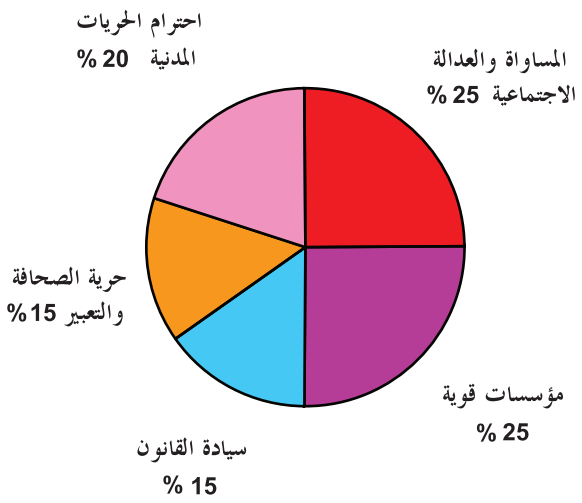

(٨) قراءة المقياس

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فان المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ مرجعاً أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة.

ويمكن قراءة المقياس على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد. يمكن في هذه الحالة

الإشارة لأربعة تقديرات لأوضاع التحول الديمقراطي في بلد ما. لو كانت علامة المقياس لا تتجاوز ٢٥٠ درجة فإن هذا يعني أن النظام القائم هو نظام استبدادي، ولو كانت بين ٢٥٠ و٥٠٠ فإن النظام يكون سلطويا، وبين ٥٠٠ و٧٥٠ يكون النظام غير سلطوي وهو في الطريق نحو التحول الديمقراطي، وبين ٧٥٠ و١٠٠٠ يكون النظام ديمقراطيا. (انظر شكل رقم ٥)

شكل رقم (٥): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس

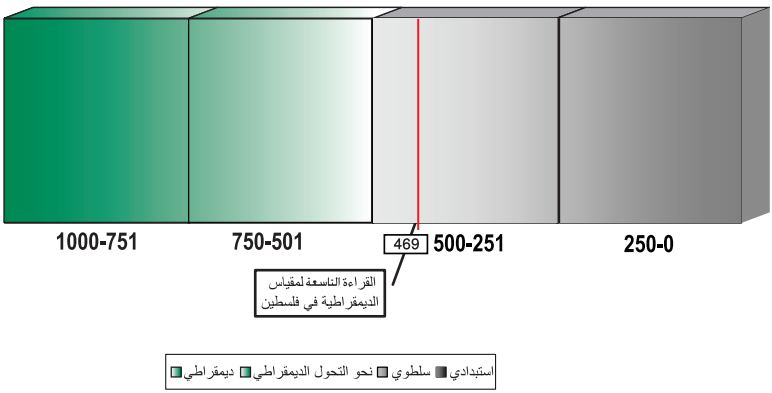

المستوى الثاني: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة. ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدما أو تراجعا.

المستوى الثالث: ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة ٥٠ حالة يتم قياسها وصولا إلى المقياس. كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي- اجتماعي- اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية) أو في مجال معين (في القطاع أو المجال أو القيمة) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن

حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية . إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية . لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغييرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية .

الفصل الثاني
نتائج القراءة التاسعة

يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية. كما يحتوي على جدول بنتائج المؤشرات كافة. ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج. تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المتعلقة بالقضاء وحقوق الإنسان وأداء السلطة الفلسطينية وحرية الصحافة قد تم التعامل معها على أساس التقييمات للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية التي تتبع رئيس السلطة الفلسطينية كما أن المؤشرات التي تعتمد بياناتها على استطلاعات الرأي العام تأخذ بالحسبان تقييم المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية معا للسلطة الفلسطينية، أما المؤشرات التي تعتمد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإنها تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. يجد القارئ في الفصل الرابع مقارنة لعلامات عدد من المؤشرات تم تجميع بياناتها من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل. كما يجد في الملحق رقم (٢) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بُنيت عليها.

(١) الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية في القراءة التاسعة (عام ٢٠٠٨)

تظهر نتائج مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٨ الملامح الرئيسية التالية:

١. حصل مقياس الديمقراطية في القراءة التي تغطي الفترة ١/ ١/ ٢٠٠٨-٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨ على علامة ٤٦٩ ويشكل هذا تراجعا بـ ٤٠ درجة مقارنة بعلامة المقياس لعام ٢٠٠٧ الذي حصل على ٥٠٩ علامات، كما أنه تراجع ٥٩ درجة مقارنة بعلامة المقياس للعام ٢٠٠٥ (أعلى علامة حصل عليها المقياس بعد عام ٢٠٠٠).

٢. حصل إثنى عشر مؤشرا من أصل ٤٩ مؤشرا (مقارنة بأحد عشر مؤشرا في العام الماضي) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل الرقابة البرلمانية كعدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية، وعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة، وخرق السلطة التنفيذية للقانون الأساسي، واعتقال مواطنين دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب من الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم، واستخدام التعذيب في المعتقلات، وعدم ترخيص أحزاب سياسية، وشعور المواطنين بالأمان الشخصي، واعتماد الموازنة العامة على الدعم الخارجي، ومعدل الإنفاق في الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنة مع المصروفات على الشؤون الأمنية، ومنع المظاهرات والمسيرات، وعدم إصدار الرئيس مشاريع قوانين مقرة من المجلس التشريعي.

٣. حصلت أربعة مؤشرات (مقارنة بخمسة مؤشرات في العام الماضي) على علامات متدنية جدا (٢٥٠ أو أقل) تتعلق بنسبة البطالة من قوة العمل، ووجود فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم مقاضاتها، وباستخدام الواسطة، وبمطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية.

٤. حصل إثنى عشر مؤشرا (مقارنة بأحد عشر مؤشرا في القراءة السابقة) على علامات متدنية (٢٥١-٥٠٠). تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة، وحرية إقامة محطات إعلامية، وكذلك مشاركة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، ونسبة الأمية عند الإناث وخريجي الجامعات مقارنة بالذكور، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وأداء المؤسسات العامة، وتقييم الوضع الديمقراطي في البلاد، وبمشاركة الناس ببرامج ضمان اجتماعي، وبنسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، وبعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات، وبتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات.

٥. وحصلت ستة مؤشرات (مقارنة بسبعة مؤشرات في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات متوسطة (٥٠١- ٧٥٠). تعلقت هذه المؤشرات: بمعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وكثافة السكن، ومنع صدور الكتب والمجلات في أراضي السلطة الفلسطينية، ونسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمراتها وتنتخب قياداتها، وبالفصل بين السلطات والمساءلة، وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية.

٦. وحصل خمسة عشر مؤشرا (مقارنة بستة عشر مؤشرا في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات جيدة (٧٥١- ١٠٠٠). تعلقت هذه المؤشرات باحترام حقوق الأقليات، وإستقلال القضاء، وبحرية تشكيل الأحزاب، وإصدار جوازات سفر، وبالسماح بدخول المطبوعات من الخارج، وبزيارات السجون، والتسرب من المدارس، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، والتأمين الصحي، وانضمام العمال والمهنيين إلى النقابات، وبعدم مضايقة مؤسسات حقوق الإنسان، وبتناسب الأجور بين النساء والرجال، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ومشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية، وبعدم منع نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام.

٧. حاز ٢٨ مؤشرا من المؤشرات التسعة والأربعين (مقارنة بـ٢٦ مؤشرا في العام الماضي) على علامات تتراوح بين صفر و٥٠٠؛ وحاز ٢١ مؤشرا على علامات تتراوح بين ٥٠١ و١٠٠٠، تسعة مؤشرات منها حصلت على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

٨. بالنظر إلى التصنيف الأول للمقياس يتضح أن قطاع الممارسات حصل على درجة متدنية حيث بلغت علامة هذا القطاع ٤١٥ مقارنة بـ٤٦١ في العام الماضي، بينما حصل قطاع الوسائل هذا العام على نفس العلامة التي حصل عليها في العام الماضي (٨٤٧ علامة) مقارنة بـ٩٣٢ في القراءة السابعة التي تقيس عام ٢٠٠٦. ويعود ذلك إلى انخفاض علامة المؤشر السادس بسبب قرار مجلس الوزراء بوضع قيود على ترخيص بعض وسائل الإعلام. ورغم أن تقدم الوسائل على الممارسات أمر متوقع في المراحل الأولى لعملية البناء الديمقراطي، إلا أن مرور أكثر من عقد دون جسر الهوة بين القطاعين، بل وتراجع مؤشر الوسائل، يشير إلى خلل كبير في الممارسة السياسية، وإلى تعثر عملية التحول الديمقراطي.

٩. تظهر المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تباعدا في العلامات. فقد حصل المؤشر المتعلق بمجال الديمقراطية السياسية على ٤٧١ علامة (مقارنة بـ٥٢٨ في العام الماضي)، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على ٥٣٥ علامة (مقارنة بـ٥١٥ في العام الماضي)، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على ٢٤٤ علامة (مقارنة بـ٣١٩ في العام الماضي) لانخفاض علامات المؤشرين المتعلقين بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة ونسبة البطالة. يعزى تدني علامة المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات المجالين الآخرين في الأعوام الأربعة الأخيرة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية الذي تم تشديده بداية عام ٢٠٠٦، واستمر على قطاع غزة بعد شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٧.

١٠. تشير علامات التصنيف الثالث "القيمي" إلى أن أعلى علامة كانت"احترام الحريات المدنية والسياسية" (٦٨٦ علامة) ؛ يأتي في المرتبة الثانية "حرية الصحافة والتعبير" (٥٢٢ علامة)؛ ويتبعه مجال "المساواة والعدالة الاجتماعية" (٥١١)؛ ومن ثم مجال "سيادة القانون" (٤٧١ علامة)؛ وحظي "وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة" على أدنى العلامات (٢٢١ علامة). يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء أربعة عشر سنة على إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية فإن قدرتها على الأداء مازالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد على إصلاحها.

(٢) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات التسعة والأربعين في المقياس تفاوتا شديدا في العلامات. حصلت تسعة مؤشرات على علامة كاملة (١٠٠٠)، وحصل إثنى عشر مؤشرا على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. كما أن ٢٨ مؤشرا قد حصل على علامات متدنية (أقل من ٥٠٠ علامة). مقارنة بنتائج المقياس في العام الماضي حصلت عشر مؤشرات آنذاك على علامة ١٠٠٠ وحصلت عشر مؤشرات على علامة صفر وحصل ٢٤ مؤشرا على علامة تقل عن ٥٠٠.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (٢) في هذا التقرير.

جدول رقم (١): علامات وأوزان المؤشرات

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٦٠٨	١٥,٢٠
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٠	٠,٠٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٨٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	٥٠٠	١٠,٧٥
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٣,٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٥	٣٢٣	٨,٢٧

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٥	٣٩١	٥,٨٧
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢٦	٥٠٠	١٣,٣٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٩٢٠	٩,٢٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	معلق	
١٣	التسرب من المدارس	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٨	٨٤٠	١٥,١٢
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٤٩٣	٦,١٦
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٥٢	٩,٠٤
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	١٢٥	٣,١٩
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٩	٧٦١	١٤,٠٨

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٥٨٨	١٨,٨٢
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٣	١٠٠٠	٣٣,٨٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٦	٠	٠,٠٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٢	٠	٠,٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٣,٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها .	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٩٩	١,٠٤
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٤	١٠٠٠	١٤,٥٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٣٧٥	٥,٨١
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٤٦٧	٧,٢٤
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٥٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢١	١٠٠٠	٢١,٦٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٠	٠,٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	٦٠٠	١١,١٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٦	٠	٠,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٢	٤٤٨	٥,٦٠
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٦٠	٠,٦٠
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٠	٩٥٦	٩,٥٦
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٩٠	٩,٨٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٣٧٥	٤,٥٠
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٩٠٨	١٠,٩٠
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٥٦٠	٥,٦٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٤٤٥	٤,٦٧
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٩٢٠	١١,٥٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٧٥٠	٢٥,٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٠	٠,٠٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٠	٠,٠٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	١٠١	١,٥٧
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٢	٥٥٦	٦,٩٥
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٠	٠,٠٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٤	٠	٠,٠٠
	النتائج والمعدلات والمجاميع					١,٠٠٠	٤٨٢	٤٦٩
						مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات	علامة المقياس

(٣) نتائج القراءة التاسعة حسب التصنيفات

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفات ثلاث: حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيمة. كما أن هناك تصنيفا إضافيا مزدوجا يزاوج بين تصنيفي القطاع والمجال (الأول والثاني).

نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (٨٤٧) مقارنة بعلامة قطاع الممارسات (٤١٥). وحافظت علامة قطاع الوسائل هذا العام على العلامة التي حصلت عليها في العام الماضي؛ بحيث بقيت منخفضة بمقدار ٨٥ درجة عن العلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاثة السابقة (٩٣٢) وذلك بسبب انخفاض علامة المؤشر المتعلق بحرية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون نتيجة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠٠٦/٩/٤ الذي يمنح الحكومة ضمنا حق عدم منح تراخيص لإنشاء محطات إذاعة وتلفزيون. كما شهدت علامة قطاع الممارسات انخفاضا حادا مقارنة بالعام الماضي (٤١٥ مقارنة بـ٤٦١) لإنخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بمحاكمة مدنيين أمام محاكم أمن الدولة أو محاكم عسكرية، والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، ونسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ونسبة البطالة من قوة العمل، ونسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، ونسبة البطالة من قوة العمل، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة. يظهر الجدول رقم (٢) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٢): علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع في المقياس	علامة القطاع
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	٪١٣	٨٤٧
٢	المؤشرات/ الدالة/ على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٤٦	١-٢، ٥، ٧، ٨-٤٣، ٤٥-٥٠	٪٨٧	٤١٥

يظهر الشكل رقم (٦) أن علامة الوسائل تفوق كثيرا العلامة الكلية للمقياس فيما تهبط علامة الممارسات عن علامة المقياس.

شكل رقم (٦): علامات القطاعات حسب التصنيف الأول

مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة التاسعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة الثامنة)

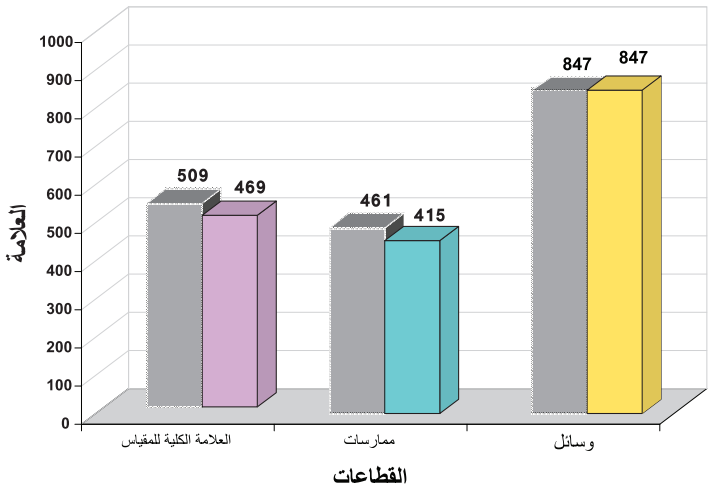

نتائج التصنيف الثاني (المجالات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمقياس، أي حسب المجال، انخفاض علامة المجال السياسي بمقدار ٥٧ درجة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في العام الماضي (٤٧١ مقارنة بـ٥٢٨) لانخفاض علامات عدد من المؤشرات منها الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية. ارتفعت علامات المجال الاجتماعي في هذا العام مقارنة بعلامات العام الماضي (٥٣٥ مقارنة بـ٥١٥) لارتفاع علامات المؤشرات الخاصة بعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث، وكثافة السكن، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ونسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية. انخفضت بشكل ملحوظ علامات المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات العام الماضي (٢٤٤ مقابل ٣١٩) لانخفاض علامات المؤشرين المتعلقين بنسبة البطالة من قوة العمل، ونسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة. يظهر الجدول رقم (٣) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (٣): علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	علامة المجال
١	المجال السياسي	٣٢	٢-٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧-٤٨، ٥٠	٦٨٪	٤٧١
٢	المجال الاجتماعي	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٢٤,٥٪	٥٣٥
٣	المجال الاقتصادي	٣	١، ١٦، ٤٦	٧,٥٪	٢٤٤

يظهر الشكل رقم (٧) أنه بينما تفوق علامة المجال الاجتماعي العلامة الكلية للمقياس؛ وتقترب علامة المجال السياسي من العلامة الكلية للمقياس، فإن معدل علامة المجال الاقتصادي تقل كثيرا عن العلامة الكلية للمقياس.

شكل رقم (٧): علامات المجالات حسب التصنيف الثاني

مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة التاسعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة الثامنة)

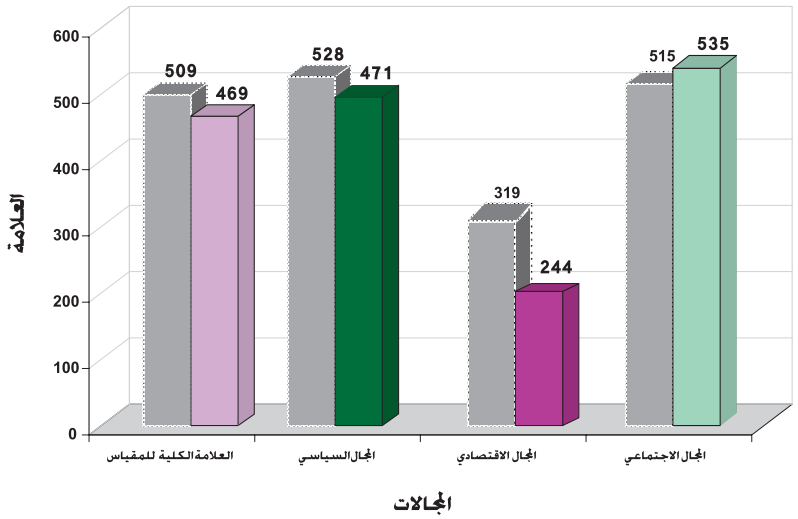

نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج (الأول والثاني)، أي حسب القطاعات والمجالات، إلى حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (٨٤٧) وهي نفس العلامة التي حصلت عليها في العام الماضي. أما الممارسة الاقتصادية فشهدت انخفاضا كبيرا مقارنة بالعام الماضي (٢٤٤ مقابل ٣١٩) وذلك لانخفاض علامات المؤشرين المتعلقين بنسبة البطالة من قوة العمل، ونسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة، فيما إرتفعت علامات الممارسة الاجتماعية هذا العام مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في العام الماضي (٥٣٥ مقارنة بـ٥١٥) هو المجال الوحيد الذي ارتفع للأسباب المذكورة أعلاه. لكن علامات الممارسة السياسية انخفضت (٣٨٥ مقابل ٤٥٦) وذلك لانخفاض العلامات التي حصلت عليها المؤشرات المتعلقة بالرقابة البرلمانية، وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. يظهر الجدول رقم (٤) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها. كما يظهر الشكل رقم (٨) علامة كل مجال مزدوج مقارنة بعلامة المقياس الكلية.

جدول (٤): علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج

الرقم	المجالات المزدوجة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال مزدوج في المقياس	علامة المجال المزدوج
١	وسائل سياسية	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	٪١٢,٥٥	٨٤٧
٢	ممارسات اقتصادية	٣	١، ١٦، ٤٦	٪٧,٥٥	٢٤٤
٣	ممارسات اجتماعية	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٪٢٤,٤٥	٥٣٥
٤	ممارسات سياسية	٢٨	٢، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠	٪٥٥,٤٥	٣٨٥

يظهر الشكل رقم (٨) أن علامة الوسائل السياسية تفوق كثيرا المعدل العام للمقياس. لكن علامتي الممارسات السياسية والاقتصادية تقلان عن المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (٨): علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة التاسعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة الثامنة)

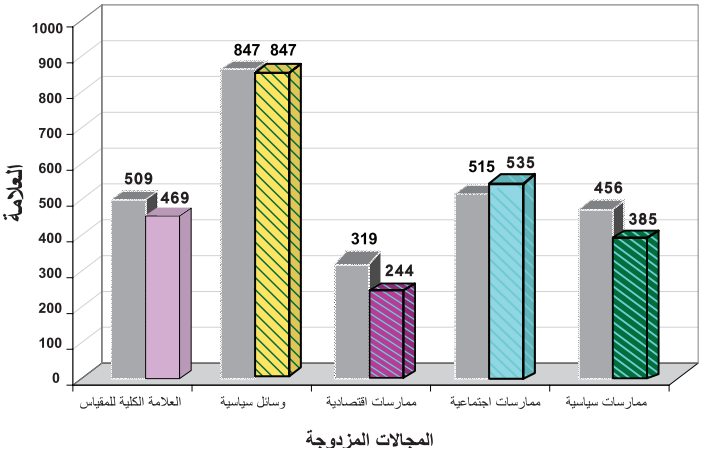

نتائج التصنيف الثالث (القيم)

توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، أن علامات كافة القيم قد تراجعت بشكل ملحوظ هذا العام فيما عدا سيادة احترام الحريات المدنية والسياسية التي ارتفعت حوالي ٢١ درجة (من ٦٦٥ إلى ٦٨٦) للتحسن الذي طرأ على المؤشر المتعلق بعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات. استمر التراجع في البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية من عام إلى عام (٢٢١ مقارنة بـ٢٣١ في العام السابق و٣١٩ عام ٢٠٠٦) لانخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بالرقابة البرلمانية، ونسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. كما استمر الانخفاض في علامة حرية الصحافة والتعبير للعام الثالث على التوالي بحوالي ٥٪ عن العام الماضي ٢٠٠٧ (من ٥٤٨ إلى ٥٢٢) وحوالي ٣٠٪ عن العلامة التي حصلت عليها في العام ٢٠٠٥ (٧٤٠). وانخفضت علامات قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمقدار ٢٠ درجة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في العام الماضي (من ٥٣١ إلى ٥١١) لانخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بنسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ونسبة البطالة من قوة العمل، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل، وتناسب أجور النساء والرجال. وحصل انخفاض ملموس في علامة سيادة القانون بحوالي ثلث العلامة (من ٦٨٩ إلى ٤٧١) لانخفاض علامة المؤشر المتعلق بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة. يظهر الجدول رقم (٥) عدد وأرقام المؤشرات وعلامة كل قيمة في المقياس.[١]

[١] يشار إلى اختلاف أوزان القيم في هذه القراءة بشكل طفيف بسبب تعليق المؤشر الثاني عشر.

جدول رقم (٥): علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

الرقم	القيم	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل قيمة في المقياس	علامة كل قيمة في المقياس
١	احترام الحريات المدنية والسياسية	٩	٣، ٤، ٩، ١٩، ٢٢-٢٤، ٢٦، ٢٨	٢٠,٣٪ (٢٠٪ في الأصل)	٦٨٦
٢	حرية الصحافة والتعبير	٩	٦-٨، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥	١٥,٤٪ (١٥٪ في الأصل)	٥٢٢
٣	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	١، ١٣-١٨، ٣٧-٤٠، ٤٣، ٤٩	٢٥٪	٥١١
٤	سيادة القانون	٥	٥، ١٠، ٢٠، ٢١، ٣١	١٥,٤٪ (١٥٪ في الأصل)	٤٧١
٥	وجود مؤسسات عامة قوية مساءلة وفعالة	١٤	٢، ١١، ١٢، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٤-٤٨، ٥٠	٢٤٪ (٢٥٪ في الأصل)	٢٢١

يظهر الشكل رقم (٩) أن علامات كافة القيم، ما عدا قيمة وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، قد فاقت المعدل العام للمقياس.

شكل (٩): علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الثامنة والتاسعة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة التاسعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة الثامنة)

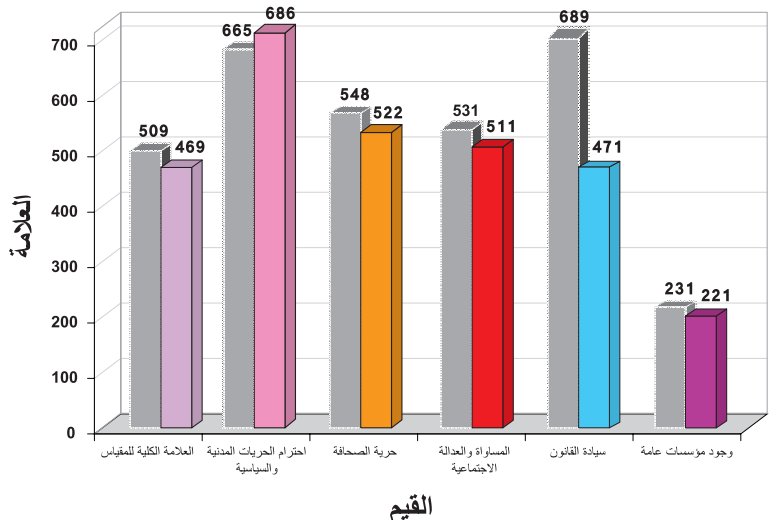

الفصل الثالث
مقارنات القراءات التسعة

يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة التاسعة للمقياس مع نتائج القراءات الثمانية السابقة. يبدأ الفصل بمقارنة النتائج النهائية لكل من القراءات التسعة ثم يستعرض في قسم ثانٍ التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءاته التسعة. وفي القسم الثالث من الفصل يجد القارىء مقارنة بين نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة. يجدر التنبيه هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها بدءاً من القراءة الخامسة. لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزين كافة المؤشرات في القراءات الأربعة الأولى لتتوافق مع التوزين الراهن.

(١) علامات المقياس في القراءات التسعة

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات التسعة، مما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام بعد حصولها على زخم ناجم عن انجاز الانتخابات الفلسطينية الأولى. ورغم اقتراب علامة المقياس في سبعة قراءات من العلامة ٥٠٠، إلا أن علامة المقياس في القراءة التاسعة جاءت منخفضة جدا (٤٦٩ نقطة) وهي ثاني أدنى علامة حصل عليها المقياس في كافة القراءات بعد علامة القراءة الخامسة (٤٦٦). وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات التسعة على العلامات التالية:

جدول رقم (٦): علامات المقياس[1] في القراءات التسعة

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	تشرين أول ١٩٩٦ – كانون ثاني ١٩٩٧	٥٦٣
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	شباط ١٩٩٧ – تموز ١٩٩٧	٥١٤
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	آب ١٩٩٧ –كانون الثاني ١٩٩٨	٤٩٥
علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة	شباط ١٩٩٨ – تموز ١٩٩٨	٥٢٦
علامة المقياس في القراءة الخامسة[2]	كانون ثاني ٢٠٠٤ – كانون أول ٢٠٠٤	٤٦٦
علامة المقياس في القراءة السادسة	كانون ثاني ٢٠٠٥ – كانون أول ٢٠٠٥	٥٢٨
علامة المقياس في القراءة السابعة	كانون ثاني ٢٠٠٦ – كانون أول ٢٠٠٦	٥١٠
علامة المقياس في القراءة الثامنة	كانون ثاني ٢٠٠٧ – كانون أول ٢٠٠٧	٥٠٩
علامة المقياس في القراءة التاسعة	كانون ثاني ٢٠٠٨ – كانون أول ٢٠٠٨	٤٦٩

[1] في القراءات الأربعة الأولى كان يطلق على المقياس مسمى المؤشر الديمقراطي.
[2] في مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٤ تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقا للمنهجية المبينة في الفصل الأول.

شكل رقم (١٠): بيان علامات المقياس في القراءات التسعة

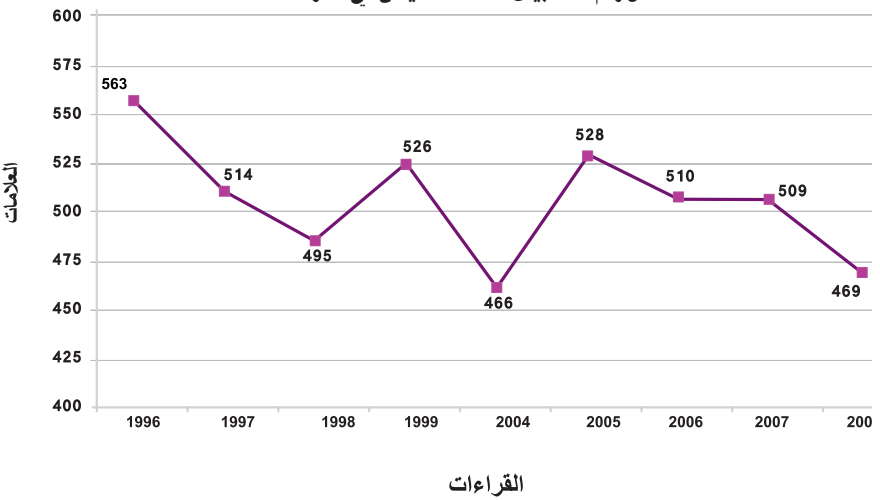

الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات التسعة

١ . بقيت ثلاثة مؤشرات على حالها في القراءات التسعة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم. وواحد حافظ على علامة (١٠٠٠) هو احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي.

٢ . حافظ مؤشران اثنان على علامة صفر في ثماني قراءات هما التعذيب والوفاة في المعتقلات، والرخص الممنوحة لأحزاب جديدة.

٣ . حافظت تسعة مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الخمسة الأخيرة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الشعور بالأمن الشخصي وخرق الدستور من قبل السلطة التنفيذية، وستة حافظت على علامة ١٠٠٠ هي: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، وظهور مواقف المعارضة في الصحف المحلية، والسماح بزيارة المعتقلين، وإصدار جوازات السفر، وإدخال المطبوعات من الخارج، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة التنفيذية. وحافظ المؤشر الخاص بوجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة على علامة ٧٥٠.

٤ . حافظت ثلاثة مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الثلاث الأخيرة واحد منها حافظ على علامة ١٠٠٠ هو اجراء انتخابات عامة ومحلية، وآخر وهو المتعلق بنسبة مشاركة المرأة

في الانتخابات على علامة ٩٢٠، والأخير حافظ على علامة صفر وهو عدد المظاهرات والمسيرات التي يتم قمعها.

٥. استقرت ستة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في القراءات الأربعة الأخيرة، وهي: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، وظهور مواقف المعارضة في الصحف المحلية، والسماح بزيارة المعتقلين، وإصدار جوازات السفر، وإدخال المطبوعات من الخارج، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة التنفيذية.

٦. حافظت أربعة مؤشرات على الارتفاع بدرجات متفاوتة هي التسرب من المدارس، ونسبة الأمية بين الإناث والذكور ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث، والتأمين الصحي، وكثافة السكن.

٧. انخفضت علامات ثمانية مؤشرات في القراءات الخمسة الأخيرة مقارنة بعلامات حصلت عليها في القراءات الأربعة الأولى أو في إحداها، هي: حرية الصحافة في البلاد، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، ونشر مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس التشريعي، ووجود فساد في السلطة، واستخدام الواسطة في التوظيف، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، والأحزاب التي تعتمد على المؤتمرات العامة وتنتخب هيئاتها القيادية، ومنح رخص لأحزاب جديدة.

٨. عاودت علامات أحد عشر مؤشرا الارتفاع في القراءة التاسعة مقارنة مع القراءة الثامنة بعلامات متفاوتة مقتربة من علامات حصلت عليها في القراءات الست الأولى أو مرتفعة عنها، وهي: عدد الطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، ونسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث، وكثافة السكن، ونسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ومشاركة المرأة في صنع القرار في الوزارات والمنظمات الأهلية، ونسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة، ومطالبة الناس بإصلاحات سياسية.

٩. عاودت علامات أحد عشر مؤشرا الانخفاض في القراءة التاسعة مقارنة مع العلامات التي حصلت عليها في القراءة الثامنة لتقترب من العلامات التي حصلت عليها في القراءات الأربعة الأولى أو منخفضة عنها. وهي: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ، والرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وتقييم الناس لحرية الصحافة، ونسبة

أعضاء النقابات العمالة والمهنية، ونسبة البطالة من قوة العمل، وعدد المحاكمات أمام المحاكم العسكرية، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بعدد الصحف والمجلات الصادرة في البلاد، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل، وتناسب أجور النساء والرجال، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية.

١٠. حافظ سبعة وعشرون مؤشرا على نفس العلامة في القراءتين الثامنة والتاسعة؛ منها تسعة مؤشرات حافظت على علامة الـ ١٠٠٠، هي: احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، واستقلال القضاء، وعدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، وعدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين، وعدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات، والسماح بإدخال مطبوعات من الخارج، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة. كما حافظت عشرة مؤشرات على علامة الصفر، وهي: عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام، وعدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن، وعدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات، وعدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، والمظاهرات والمسيرات التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي وإصدار القوانين وفق الآجال القانونية، وخروقات للقانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية، ونسبة اعتماد الميزانية على المصادر الخارجية، وأوجه صرف الموازنة العامة على القضايا الاجتماعية مقارنة بالإنفاق على الأمن، وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي. وحافظت كل من المؤشرات التالية على علاماتها: إمكانية اقامة محطات إذاعة وتلفزيون وصحف (٥٠٠ علامة)، وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا (٥٠٠ علامة)، والتسرب من المدارس (٨٤٠ علامة)، ونسبة الأفراد المؤمنين صحيا (٧٦٢ علامة)، وعدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية (٦٠٠ علامة)، واستخدام الواسطة في التوظيف (٦١ علامة)، ونسبة مشاركة النساء في الانتخابات العامة والمحلية (٩٢٠ علامة)، ووجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة (٧٥٠ علامة).

١١. تم تعليق المؤشر رقم ١٢ المتعلق بنشر مشاريع القوانين في الصحف المحلية للعام الثاني على التوالي بسبب غياب أية مشاريع لدى المجلس التشريعي وبسبب عدم انعقاد جلسات المجلس التشريعي.

يوضح الجدول رقم (٧) أدناه العلامات التي حصل عليها كل مؤشر في القراءات التسعة .

جدول رقم (٧): علامات المؤشرات في القراءات التسعة

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧	القراءة التاسعة ٢٠٠٨
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥	٥٤٢	٦٦٧	٦٠٨
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٨٥٠	١٠٠	١٠٠	٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية ، حسب الدوافع والمؤهلات	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩	٤١٦	٣٦٢	٣٢٣
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣	٦٣١	١١٩	٣٩١
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة .	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٢٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩	٠	معلق	معلق
١٣	التسرب من المدارس	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠	٨٢٠	٨٤٠	٨٤٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٨٧	٤٩٣

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧	القراءة التاسعة ٢٠٠٨
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥	٣٧٦	٤٣٠	٤٥٢
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠	٦٥	٢٩٠	١٢٥
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١	٧٦١	٧٦٢	٧٦١
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠	٥٣٧	٥٥٦	٥٨٨
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها .	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧	٤٢	٨٠	٩٩
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩	٦٠١	٤٤٤	٣٧٥
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦	٥٦٠	٤٦٧
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠	٠	٠

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧	القراءة التاسعة ٢٠٠٨
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧	١٠٠٠	٠	٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩	٤٠٩	٤٨٠	٤٤٨
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨	٣٤	٦١	٦٠
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠	٨٠٦	٩٠٩	٩٥٦
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧	٤٠٠	٥٥٣	٤٩٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦	٥١٦	٣٥٥	٣٧٥
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩	٩١٣	٩١٩	٩٠٨
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥	٢٤٣	٤٨٠	٥٦٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة					٤٥٨	٥٠١	٤٧١	٤٥٨	٤٤٥
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية					٠	٩١٥	٩٢٠	٩٢٠	٩٢٠
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة					٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية					٠	٠	٠	٠	٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية					٣٤٠	٢٤٠	٠	٠	٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية					١٠٠	٦٥	٧٣	٩٦	١٠١
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية					٢٥٠	٦٣٢	٥٠٥	٥٧٦	٥٥٦
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية					٢٦٤	١٩٦	٠	٠	٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي					٠	٠	٠	٠	٠

(٢) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات التسعة

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات التسعة .

التصنيف الأول (القطاعات)

تنقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين : المؤشرات الدالة على وسائل، وتلك الدالة على ممارسات، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحا عند النظر إلى العلامات التي حازت عليها كل منها في القراءات التسعة، حيث يتضح تدني علامات قطاع الممارسات لتتراوح بين (٣٩٩- ٥١٤) درجة، وكانت أدنى علامة حصل عليها قطاع الممارسات هي في القراءة الخامسة . ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد وارتفعت في القراءة الخامسة لتصل ٩٣٢، وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمين القوانين قواعد قانونية تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان . انظر جدول رقم (٨) وشكل رقم (١١) أدناه .

جدول رقم (٨): علامات التصنيف الأول في القراءات التسعة

القراءة	قطاع الوسائل	قطاع الممارسات
الأولى ١٩٩٦	٧٤٤	٤٤٣
الثانية ١٩٩٧	٦٥٨	٤١٨
الثالثة ١٩٩٨	٥٥٦	٥١٤
الرابعة ١٩٩٩	٦٣٤	٤٩٣
الخامسة ٢٠٠٤	٩٣٢	٣٩٩
السادسة ٢٠٠٥	٩٣٢	٤٧٠
السابعة ٢٠٠٦	٩٣٢	٤٤٩
الثامنة ٢٠٠٧	٨٤٧	٤٦١
التاسعة ٢٠٠٨	٨٤٧	٤١٥

شكل رقم (١١): مقارنة علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات التسعة

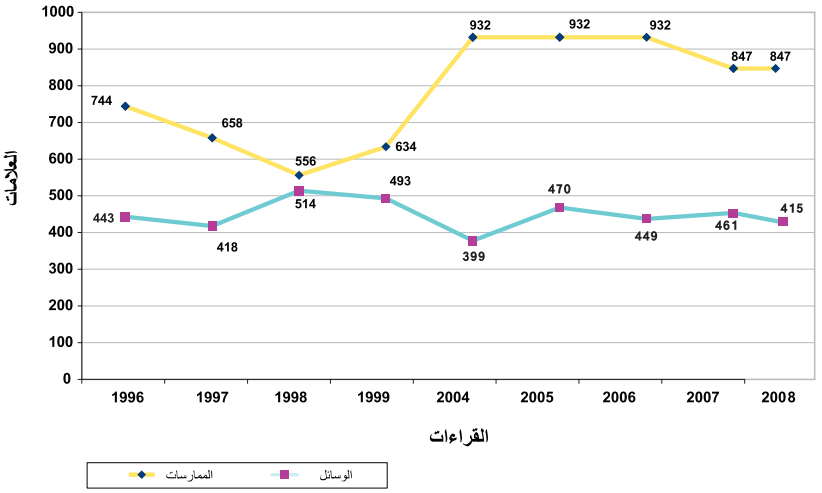

التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات التسعة أن علامة المجال السياسي في القراءة التاسعة (٤٧١)كانت الأكثر تدنيا بالمقارنة مع كافة القراءات. وكانت أدنى علامة حصل عليها المجال الاجتماعي في القراءة الخامسة (٤٤٤)، وانخفضت علامات المجال الاقتصادي إلى أدنى مستوى في القراءة السابعة (٢٠١)، مسجلا نسبة انخفاض ٣٧٪ عن القراءة السادسة و٥٥٪ عن القراءة الخامسة، وعلى الرغم من ارتفاعها في القراءة الثامنة إلا أنها لم تتجاوز العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة. وفي القراءة التاسعة انخفضت مرة أخرى بمقدار ٢٤٪ (من ٣١٩ إلى ٢٤٤). الجدول رقم (٩) والشكل رقم (١٢) أدناه يوضحان هذه الصورة.

جدول رقم (٩): علامات التصنيف الثاني في القراءات التسعة

القراءة	المجال السياسي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي
الأولى ١٩٩٦	٥٦٩	٦٥٥	٤٧١
الثانية ١٩٩٧	٤٩٢	٦٣٧	٤٧١
الثالثة ١٩٩٨	٤٨٣	٦٠٣	٥٥٦
الرابعة ١٩٩٩	٥٢٥	٦٣٥	٥٥٦
الخامسة ٢٠٠٤	٤٧٦	٤٤٤	٤٤٤

السادسة ٢٠٠٥	٥٥١	٥٢٩	٣٢٠
السابعة ٢٠٠٦	٥٤٢	٥١٥	٢٠١
الثامنة ٢٠٠٧	٥٢٨	٥١٥	٣١٩
التاسعة ٢٠٠٨	٤٧١	٥٣٥	٢٤٤

شكل رقم (١٢): مقارنة علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات التسعة

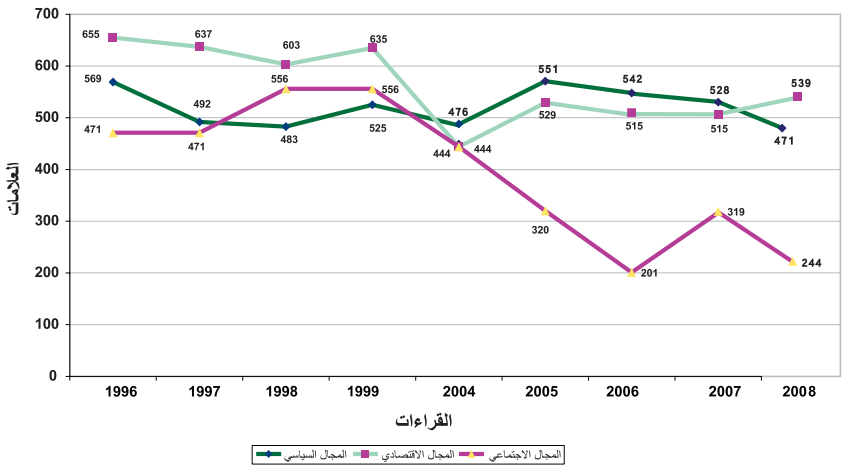

التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (١٠) إلى أن أعلى علامة حصلت عليها "الممارسات السياسية" قد كانت في القراءة السادسة (٤٦٥). وكانت أدنى علامة حصلت عليها "الممارسات السياسة" في القراءة الخامسة (٣٧٣). ارتفعت علامة "الممارسات الاجتماعية" إلى ٥٣٥ في القراءة التاسعة، أي بارتفاع ٢٠ درجة عن القراءة الثامنة، وهي مرتفعة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة الخامسة بمقدار ٩١ درجة (٤٤٤ مقابل ٥٣٥). وانخفضت علامة "الممارسات الاقتصادية" مقارنة مع القراءة السابقة (٢٤٤ مقابل ٣١٩)، لكنها بقيت مرتفعة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابعة (٢٠١)، وهي أدنى علامة حصلت عليها في كافة القراءات). وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات. الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٣) يوضحان صورة التطورات في القراءات التسعة.

جدول رقم (١٠) علامات التصنيف المزدوج في القراءات التسعة

القراءة للأعوام	وسائل سياسية	ممارسات اجتماعية	ممارسات اقتصادية	ممارسات سياسية
الأولى ١٩٩٦	٧٨٨	٥٤٤	٣١٩	٤٥٩
الثانية ١٩٩٧	٦١٦	٥٠٨	٣١٩	٤٣١
الثالثة ١٩٩٨	٥٧٢	٥٥٤	٣٢١	٤٣٨
الرابعة ١٩٩٩	٥٧٧	٨٥٨	٣٢١	٣٩١
الخامسة ٢٠٠٤	٩٣٢	٤٤٤	٤٤٤	٣٧٣
السادسة ٢٠٠٥	٩٣٢	٥٢٩	٣٢٠	٤٦٥
السابعة ٢٠٠٦	٩٣٢	٥١٥	٢٠١	٤٥٣
الثامنة ٢٠٠٧	٨٤٧	٥١٥	٣١٩	٤٥٦
التاسعة ٢٠٠٨	٨٤٧	٥٣٥	٢٤٤	٣٨٥

شكل رقم (١٣): مقارنة علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات التسعة

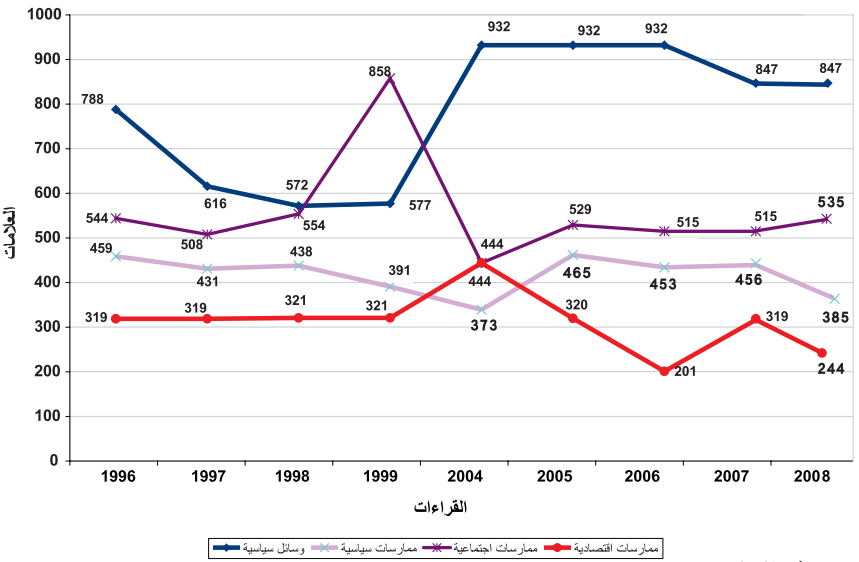

التصنيف الثالث

تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات التسعة، أي حسب القيم، أن علامات أربع قيم (هي حرية الصحافة والمساواة والعدالة الإجتماعية وسيادة القانون ووجود مؤسسات عامة قوية) قد

انخفضت في القراءة التاسعة مقارنة بالقراءة الثامنة . حصلت قيمة "وجود مؤسسات عامة قوية" على علامة متدنية جدا (٢٢١) في القراءة التاسعة، وهي أدنى علامة حصلت عليها في جميع القراءات، فقد انخفضت بـ ١٠ درجات عن علامات القراءة الثامنة وبـ ٩٩ درجة عن القراءة السابعة . وانخفضت علامة حرية الصحافة (٥٢٢) مقارنة بالقراءات الأربعة السابقة؛ بحوالي ٣٠٪ عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة، و٢٣٪ عن العلامة التي حصلت في القراءة السابعة . انخفضت علامة "سيادة القانون" (٤٦٠) بمقدار ٢١٣ درجة عن القراءة الثامنة (٦٧٣) وبحوالي ٢١ درجة عن القراءة السابعة، وذلك بسبب انخفاض علامة المؤشر الخاص بمحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية أو أمن دولة . كما انخفضت علامة "المساواة والعدالة الاجتماعية" (٥١١) في القراءة التاسعة بمقدار ٢٠ درجة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة (٥٣١)، وذلك بسبب انخفاض علامة المؤشرات المتعلقة بنسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ونسبة البطالة من قوة العمل ، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل . فيما ارتفعت علامة "احترام الحريات المدنية والسياسية" بمقدار ٢١ درجة عن القراءة السابقة بسبب ارتفاع علامة المؤشر المتعلق بعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات .[٣] يظهر الجدول رقم (١١) والشكل رقم (١٤) علامات القيم في القراءات التسعة .

جدول رقم (١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات التسعة

القراءة للأعوام	الحريات المدنية والسياسية	حرية الصحافة	المساواة والعدالة الاجتماعية	سيادة القانون	وجود مؤسسات قوية
١٩٩٦	٥٩٩	٦٠٦	٧٦٧		
١٩٩٧	٥٧٣	٥٤٩	٧٦٦		
١٩٩٨	٤٥٣	٦٧٥	٧٨٨		
١٩٩٨	٥٠٥	٦٨١	٧٩٣		
٢٠٠٤	٤٨٤	٧٣٣	٤٨٧	٣٥٥	٣٣٦
٢٠٠٥	٦٢١	٧٤٠	٥٠٦	٤٤٠	٤٠٢
٢٠٠٦	٦٩٥	٦٦٢	٤٧٦	٤٨٣	٣١٩
٢٠٠٧	٦٦٥	٥٤٨	٥٣١	٦٨٩	٢٣١
٢٠٠٨	٦٨٦	٥٢٢	٥١١	٤٧١	٢٢١

[٣] تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات القيم المتعلقة بحرية الصحافة واحترام الحريات المدنية والسياسية والمؤسسات العامة القوية وسيادة القانون تنطبق فقط على الحكومة الفلسطينية التي تتبع رئيس السلطة الفلسطينية، حيث لم يتم احتساب قطاع غزة في هذه المؤشرات في المقياس .

شكل رقم (١٤): مقارنة علامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الثمانية

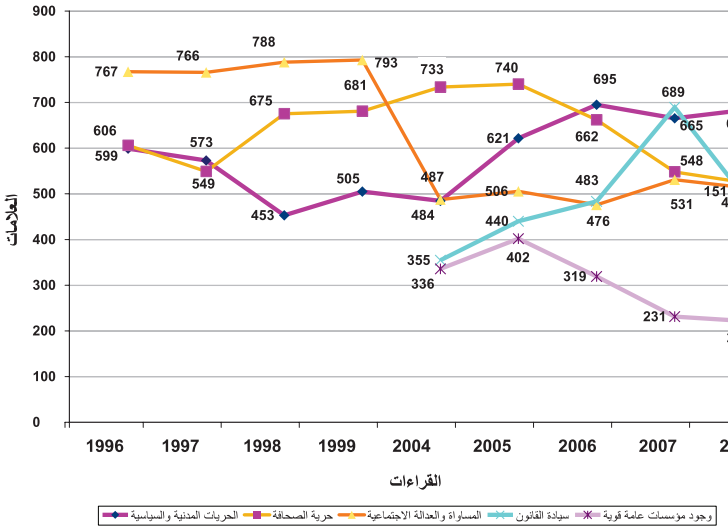

(٣) علامات المؤشرات في القراءات التسعة

فيما يلي وصف لتغير العلامات في مؤشرات القراءات التسعة :

١. نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥	٥٤٢	٦٦٧	٦٠٨	٥٧٠

طرأ انخفاض في علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة، لكن بقيت مرتفعة عن علامات المؤشر في القراءات الأربعة الأولى. ارتفعت علامة المؤشر في القراءتين السادسة والثامنة، بينما انخفضت في القراءة السابعة.

٢. الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٧٩٠	٧٤٠	٩٧٠	١٠٠٠	٩١٠	٥٣٠	١٠٠	٠	٦٧١

حصل هذا المؤشر في القراءة التاسعة على أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر (٠). وكان قد حصل انخفاض كبير على علامة هذا المؤشر في القراءتين السابعة والثامنة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة واقتربت من العلامات التي حصل عليها في القراءات الثالثة والرابعة والخامسة. يعكس هذا تراجعا في أداء المجلس التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية نتيجة حالة الانقسام وعدم انعقاد المجلس التشريعي. يظهر الشكل رقم (١٥) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات التسعة.

شكل رقم (١٥): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات التسعة

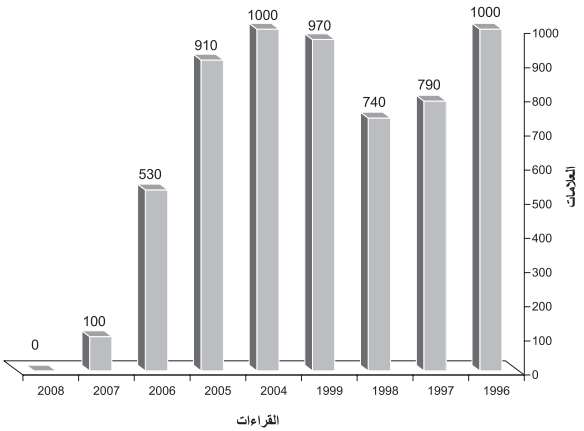

٣. حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسة في القانون الأساسي وغيره من القوانين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٨٩

استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الخمسة الأخيرة على علامة ١٠٠٠ متساوية مع علامات القراءتين الأولى والثانية. ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي التي تضمن حرية تشكيل الأحزاب.

٤. احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في جميع القراءات.

٥. التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٢٢

حافظ هذا المؤشر في القراءة التاسعة على علامة ١٠٠٠ التي حصل عليها في القراءة الثامنة للمرة الثانية على التوالي وهي أقصى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر لترتفع بمقدار الضعف عن العلامات التي حصل عليها المؤشر في القراءات الأربعة الأولى، علما أن هذا المؤشر حصل على أدنى علامة (صفر) في القراءات الخامسة والسادسة والسابعة. (أنظر الشكل رقم ١٦).

شكل رقم (١٦): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات التسعة

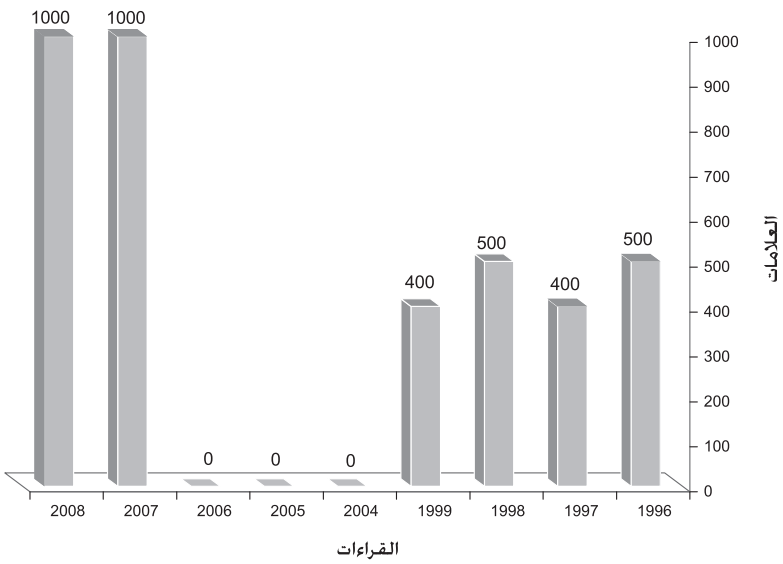

٦. إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٨٨٩

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات السبعة الأولى . لكن انخفضت علامة المؤشر إلى النصف (٥٠٠ علامة) في القراءتين الثامنة والتاسعة بسبب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ القاضي بحصر إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون بالسلطة فيما يجوز لها منح هذا الحق للمؤسسات والهيئات المحلية والشركات الخاصة .[٤]

٧. عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٦٦

يحافظ هذا المؤشر على أعلى علامة ممكنة في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرئيسية خلال فترة القراءات الخمسة الأخيرة . (أنظر الشكل رقم ١٧) .

شكل رقم (١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات التسعة

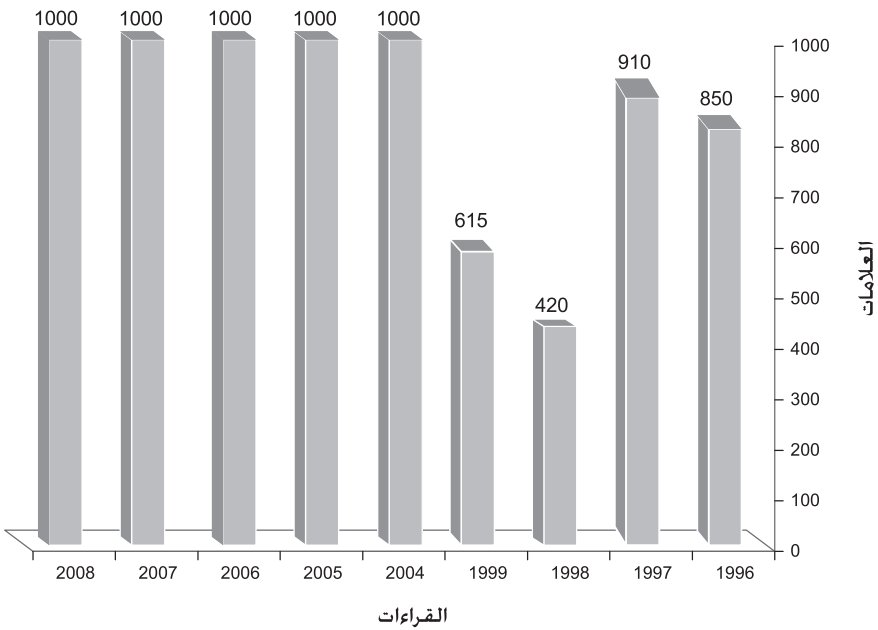

[٤] إن عدم ظهور أثر لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ بسبب عدم الإعلان في حينه عن فحوى القرار . كما أنه عند مراجعة قرارات الحكومة العاشر خلال عام ٢٠٠٦ لم نحصل على أية قرارات صادرة في تلك الجلسة .

٨. تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩	٤١٦	٣٦٢	٣٢٣	٣٩٥

استمرت علامات هذا المؤشر بالانخفاض للسنة الثانية على التوالي (القراءتين الثامنة والتاسعة) مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءات الأربع الأولى والقراءتين السادسة والسابعة، وتعكس هذه العلامة الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد. الذي قد يكون ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية. ومن الممكن أن يعزى الفارق إلى شعور الجمهور ببعض الانتقائية في مواقف المعارضة الموجودة في الصحف. وبصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية وأداة توعية يعد نقصا رئيسيا في الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي. الشكل رقم (١٨) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات التسعة.

شكل رقم (١٨): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات التسعة

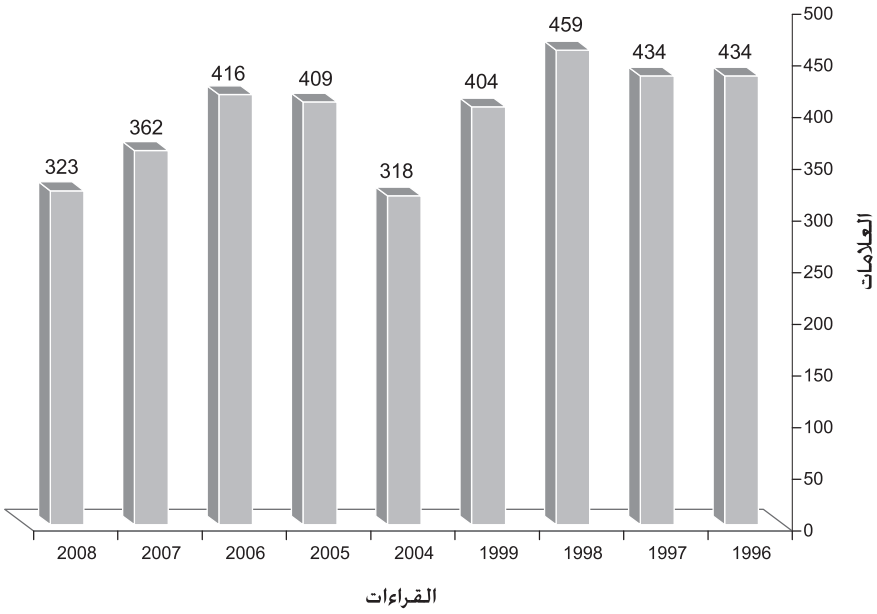

٩. عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣	٦٣١	١١٩	٣٩١	٤١٣

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة ٣٩١ مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة (١١٩) لكنها بقيت منخفضة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة (٦٣١). الشكل التالي (رقم ١٩) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات التسعة.

شكل رقم (١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات التسعة

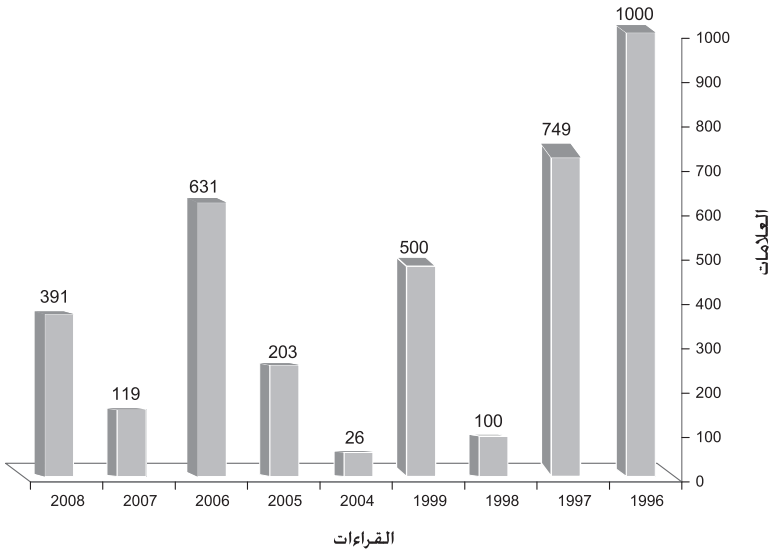

١٠. عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٥١٤

عاودت علامة هذا المؤشر في القراءتين الثامنة والتاسعة إلى الانخفاض كما كانت عليه في

القراءتين الخامسة والسادسة (٥٠٠). تشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الإقبال لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان على اللجوء إلى محكمة العدل العليا كما يعكس ثقة الناس وأملهم في هذه المحكمة. وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة يشكل عقبة كبيرة في نفاذ سيادة القانون. أنظر الشكل رقم ٢٠.

شكل رقم (٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات التسعة

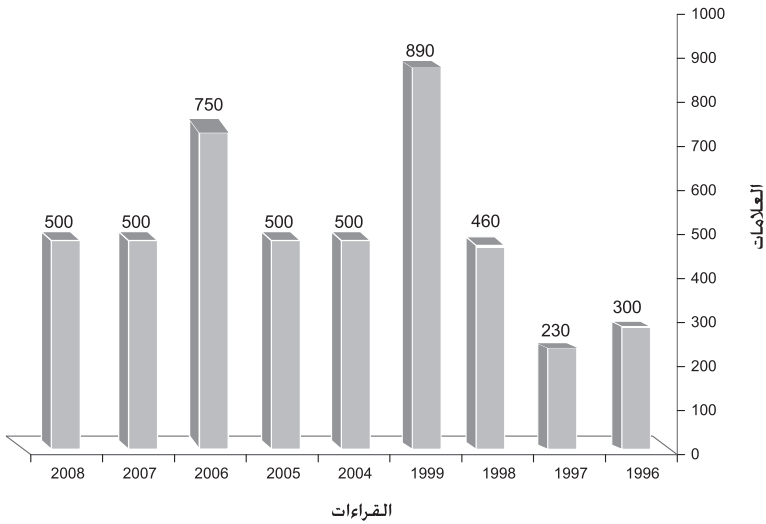

١١. نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٢٠	٦٧٧

انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة مقارنة مع العلامات المرتفعة في القراءات الأربعة السابقة (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) لكن بقي مرتفعا مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (٢٩٤) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات). ويبدو أن هذا الارتفاع الحاد لم ينجم عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانبه إلى انخفاض عدد العمال نتيجة الإغلاقات والحصار ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وفي جانب

ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية، وللحصول على المساعدات من خلالها.

١٢. نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩	٠	معلق	معلق	٣٠٥

تم تعليق هذا المؤشر للسنة الثانية على التوالي (القراءتين الثامنة والتاسعة). لكن تظهر العلامات التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءات السبعة، تراجع إطلاع الجمهور على ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي. يعود هذا التراجع في بعض جوانبه لعدم انعقاد جلسات المجلس التشريعي.

١٣. التسرب من المدارس

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠	٨٢٠	٨٤٠	٨٤٠	٧٠٠

تحسنت علامة المؤشر بشكل ظاهر في القراءات الخمسة الأخيرة مقارنة مع القراءات الأربعة الأولى، وارتفعت علامة هذا المؤشر ٢٠ درجة في القراءتين التاسعة والثامنة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة.

١٤. نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٨٧	٤٩٣	٤٥١

حصل ارتفاع في علامة هذا المؤشر، حيث ارتفع ٦ درجات عن القراءة الثامنة و٥٣ درجة عن القراءات السبعة الأولى، تم الحصول على معطيات هذا المؤشر من خلال استطلاع للرأي العام وذلك لعدم توفر معلومات عن هذا المؤشر لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهات المختصة الأخرى.

١٥. نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥	٣٧٦	٤٣٠	٤٥٢	٣٣٧

حصل هذا المؤشر في القراءة التاسعة على أعلى علامة في القراءات التسعة (٤٥٢). واستمرت علامات هذا المؤشر في الارتفاع في القراءات الخمسة الأخير مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في القراءات الأربعة الأولى على الرغم من انخفاض علامة المؤشر في القراءة السابعة.

١٦. نسبة البطالة من قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠	٦٥	٢٩٠	١٢٥	١٦١

حصل انخفاض في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءة التاسعة أكثر من نصف العلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة. ما يدل على استمرار الوضع الخطير للاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية. أنظر الشكل رقم ٢١.

شكل رقم (٢١): بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات التسعة

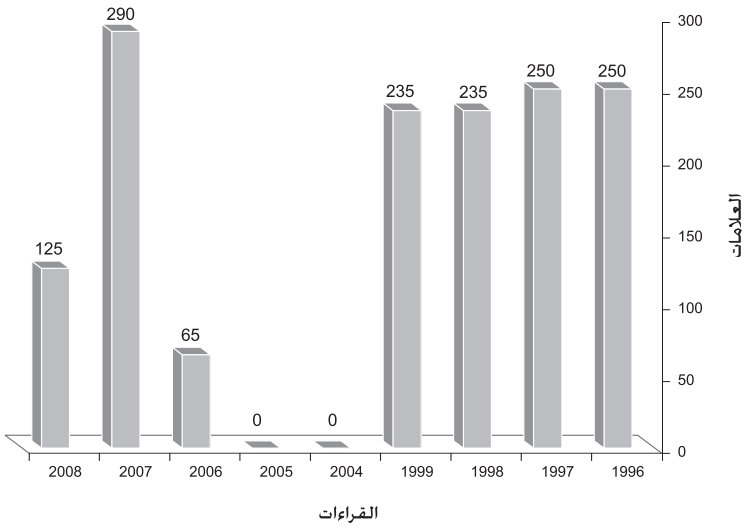

١٧. نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١	٧٦١	٧٦٢	٧٦١	٦٦٨

طرأ انخفاض على علامة المؤشر في القراءة التاسعة بمقدار درجة واحدة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، واستمرت علامات هذا المؤشر بالارتفاع في القراءات الخمسة الأخيرة. وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربعة الأولى ٥٥٥ إلى ٧٤٣ في القراءة الخامسة و٧٦١ في القراءات السادسة والسابعة والتاسعة و٧٦٢ في القراءة الثامنة. تجدر الإشارة إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية ربما كان السبب في زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق، حيث تم إعفاء العمال العاطلين عن العمل من دفع الاشتراكات الشهرية وتم توسيع شريحة المستفيدين من هذا التأمين للحالات المحتاجة. الشكل التالي (رقم ٢٢) يظهر علامات المؤشر في القراءات التسعة.

شكل رقم (٢٢): بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات التسعة

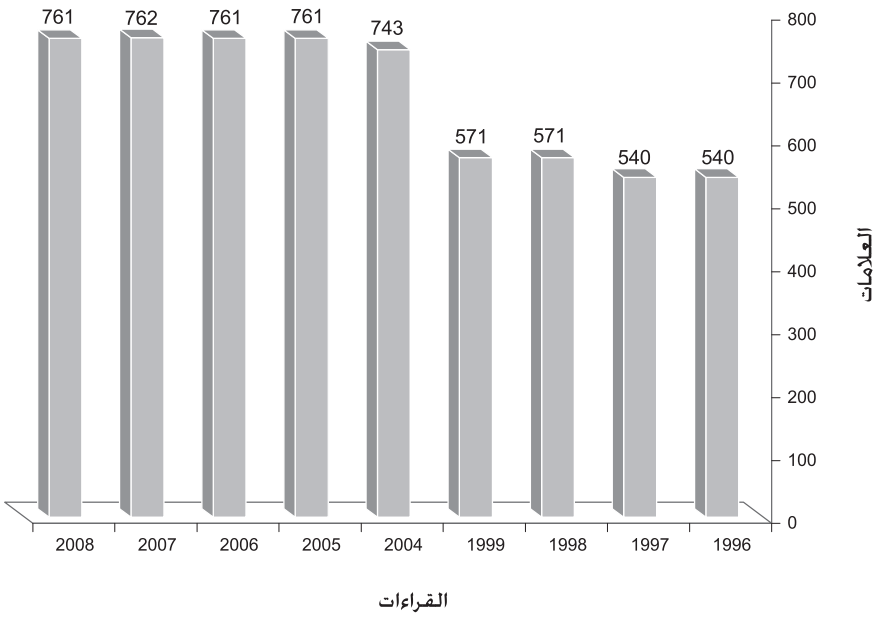

١٨. كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠	٥٣٧	٥٥٦	٥٨٨	٤٨٢

طرأ ارتفاع على علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة (٥٨٨) مقارنة مع القراءة الثامنة (٥٥٦)، واستمرت علامة هذا المؤشر بالارتفاع بشكل مستمر في القراءات التسعة على الرغم من الانخفاض الطفيف في القراءة السادسة (من ٣٩٨ في القراءة الأولى و٤١٨ في القراءة الثالثة إلى ٥٣٧ في القراءة السابعة و٥٨٨ في القراءة التاسعة).

١٩. إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٤٢

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات الثلاثة الأخيرة نتيجة إجراء الانتخابات الرئاسية بداية عام ٢٠٠٥ وإجراء المرحلة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية، وإجراء الانتخابات التشريعية بداية عام ٢٠٠٦.

٢٠. عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات التسعة، بسبب بقاء عدد من المعتقلين دون محاكمة لفترات طويلة ودون تقديم لوائح اتهام لبعضهم. وهذا مؤشر يدل على عدم احترام السلطة الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية.

٢١. عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٦٢٢

انخفضت علامة هذا المؤشر بشكل كبير (٠) مقارنة مع علامات المؤشر في القراءات الثلاثة السابقة (السادسة والسابعة والثامنة). ويعود هذا الانخفاض إلى عرض السلطة الفلسطينية مدنيين أمام المحاكم العسكرية خلال العام ٢٠٠٨.

٢٢. عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٧٦

حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة (١٠٠٠) في القراءات التي تلت الرابعة بعد أن حصل على علامة ٨٩٣ في القراءتين الثالثة والرابعة.

٢٣. عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات التسعة بسبب كثرة المجالات التي يطلب فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن، وقد زادت هذه المجالات خلال هذا العام.

٢٤. عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الثمانية الأخيرة، بينما حصل في القراءة الأولى على علامة ٢٠٠ .

٢٥. نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧	٤٢	٨٠	٩٩	١٦٣

ارتفعت علامة هذا المؤشر مقارنة بالقراءة السابقة . وتجدر الإشارة هنا إلى استمرار المؤشر للسنة الخامسة في الحصول على علامات متدنية جدا بعد أن كان يحصل على علامات متدنية في القراءات الأربع الأولى . أنظر الشكل رقم ٢٣ .

شكل رقم (٢٣): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات التسعة

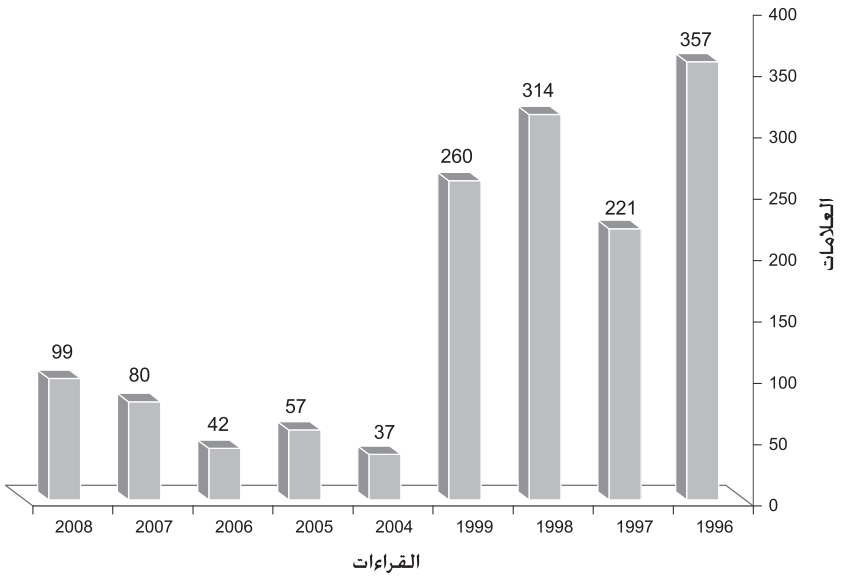

٢٦. عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٨٩

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات.

٢٧. الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩	٦٠١	٤٤٤	٣٧٥	٤٤٧

تراجعت علامة هذا المؤشر من (٤٤٤) في القراءة الثامنة إلى (٣٧٥) في القراءة التاسعة، وتراجعت بمقدار ٢٢٦ درجة عن العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءة السابعة (٦٠١)، علما أن علامة هذا المؤشر في القراءات السبعة الأولى تحسنت بشكل مستمر (من ٣٧٤ في القراءة الأولى إلى ٦٠١ في القراءة السابعة)، يعكس هذا التراجع شعور الناس بعودة حاجز الخوف إزاء السلطة. تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط لاعتماد التقرير تقييم حكومة الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية. كما تم احتساب نسبة الذين قدروا بأن باستطاعة الناس انتقاد السلطة إلى حد ما والذين لا رأي لهم ضمن فئة واحدة. أنظر الشكل رقم ٢٤.

شكل رقم (٢٤): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات التسعة

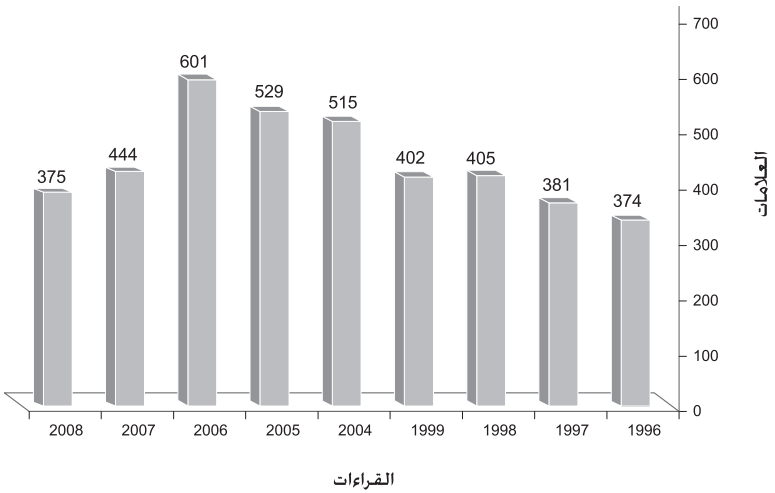

٢٨. عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦

بقيت علامات هذا المؤشر صفرا، فيما عدا علامة متدنية (٢٣١) حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الثانية.

٢٩. عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦	٥٦٠	٤٦٧	٤٤٤

طرأ انخفاظ ملحوظ على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة، واقتربت العلامة في القراءة التاسعة مع علامات المؤشر التي حصل عليها في القراءات الخامسة والسادسة والسابعة العلامة (٤٦٦). وكانت أدنى علامة حصل عليها (٣٠٣) في القراءتين الثالثة والرابعة، يشار إلى أن التغيير الحاصل على العلامة في هذه القراءة نتيجة لتغيير مصدر المعلومة؛ حيث أعتمد في القراءة السابقة على عينة من المكتبات ومحلات مراكز بيع الصحف أما المعلومات لهذا العام فقد تم الحصول عليها من وزارة الإعلام. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٥): بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات التسعة

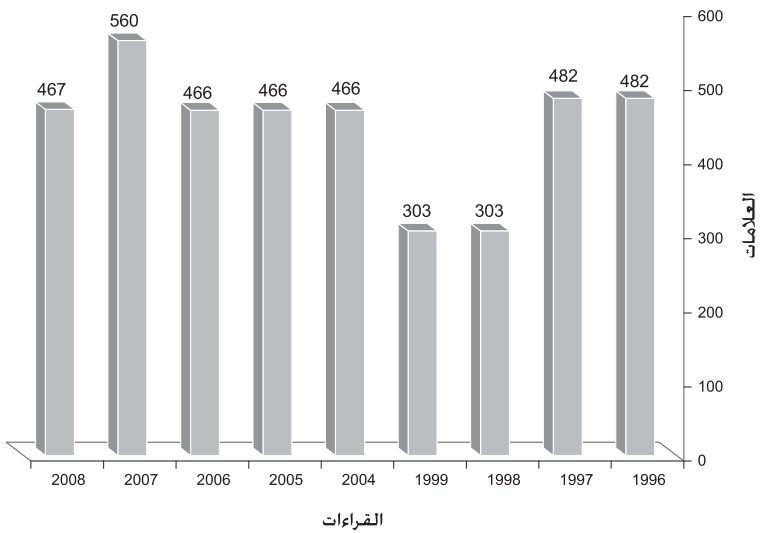

٣٠. السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٤٢

حازت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات التسعة . فيما حافظت في القراءات الخمسة الأخيرة على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة ممكن أن يحصل عليها مؤشر .

٣١. تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٨١

حافظ هذا المؤشر على مستواه (علامة ١٠٠٠) للسنة الخامسة على التوالي ، حيث تشير علامات هذا المؤشر إلى تحسن كبير في سياسية السلطة تجاه منظمات حقوق الإنسان بالمقارنة مع العلامة في القراءة الأولى . أنظر الشكل التالي .

شكل (٢٦): بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات التسعة

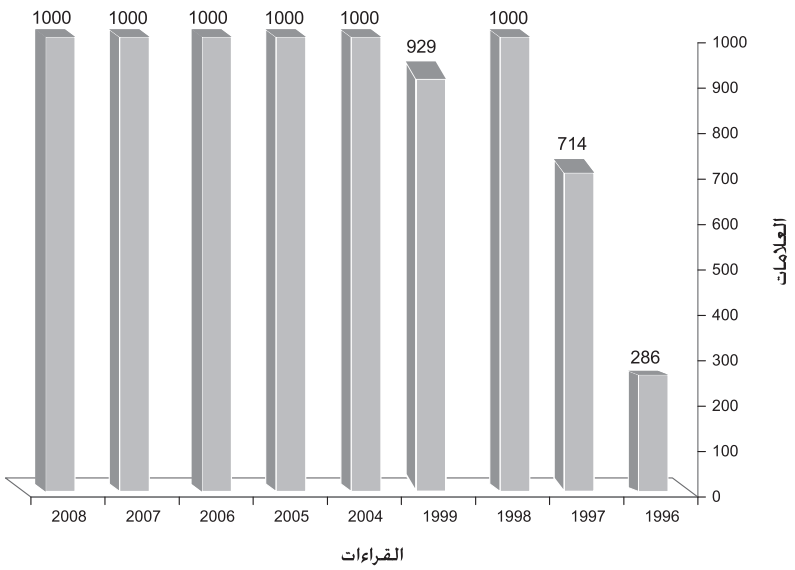

٣٢. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠	٠	٠	٥٥٠

استمر هذا المؤشر في تراجعه، وكان قد طرأ انخفاض حاد على علامة هذا المؤشر في القراءات الثلاثة الأخيرة (صفر) وهي أدنى علامة يحصل عليها المؤشر في القراءات التسعة. أنظر الشكل رقم ٢٧.

شكل رقم (٢٧): بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات التسعة

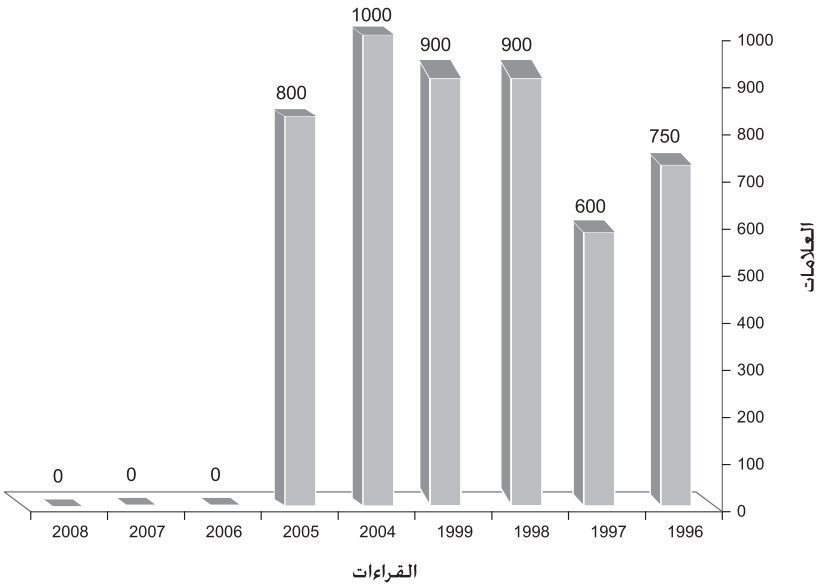

٣٣. عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٧٨٩

تراجع هذا المؤشر بشكل ملحوظ للعام الثاني على التوالي حيث انخفض من (١٠٠٠) في القراءة السابعة إلى (٦٠٠) في القراءتين الثامنة والتاسعة، وكان هذا المؤشر قد حصل في القراءات السابقة على علامات مرتفعة، باستثناء القراءة الثانية حيث حصل على علامة (٠).

٣٤. عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧	١٠٠٠	٠	٠	٣٩٨

طرأ انخفاض كبير على هذا المؤشر حيث انخفض من أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (١٠٠٠) إلى أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (٠)، ويعود السبب تعطل عمل المجلس التشريعي وعدم عقد الدورة السنوية الثانية للمجلس التشريعي نتيجة الخلافات بين كتلتي حماس وفتح ونتيجة الانقسام السياسي الذي أدى الى انقسام المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الرئيس الفلسطيني باصدار قرارات بقوانين خلال عام ٢٠٠٨ . (أنظر الشكل رقم ٢٨ أدناه)

شكل رقم (٢٨): بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات التسعة

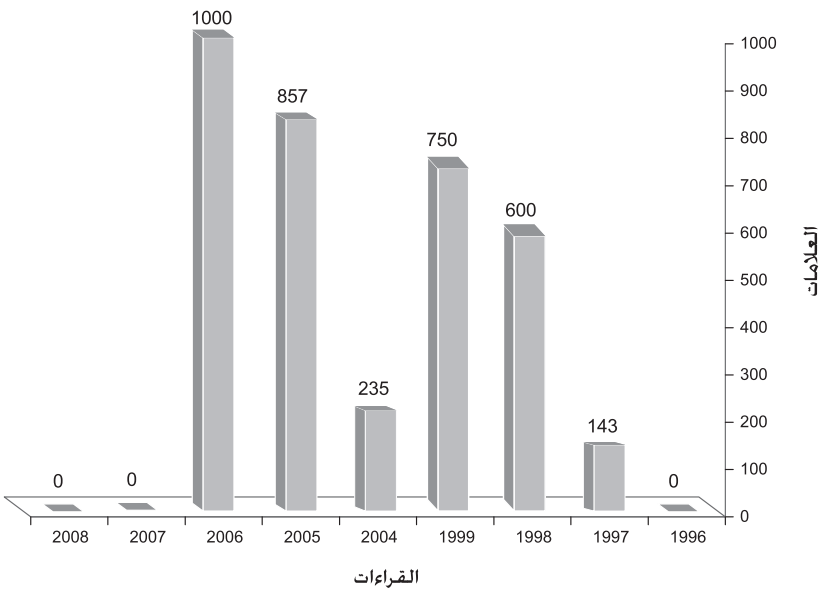

٣٥. تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩	٤٠٩	٤٨٠	٤٤٨	٤٦٤

طرأ انخفاض على علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة (٤٤٨ مقابل ٤٨٠)، في حين سجل أفضل علامة (٥٨٠) له في القراءة الثالثة التي تقيس تقييم الناس لوضع الديمقراطية عام ١٩٩٨ . يشار إلى أن علامة المؤشر في هذا العام أدنى بـ ١٦ درجة من متوسط علاماته في القراءات التسعة (٤٦٤) . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٩): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات التسعة

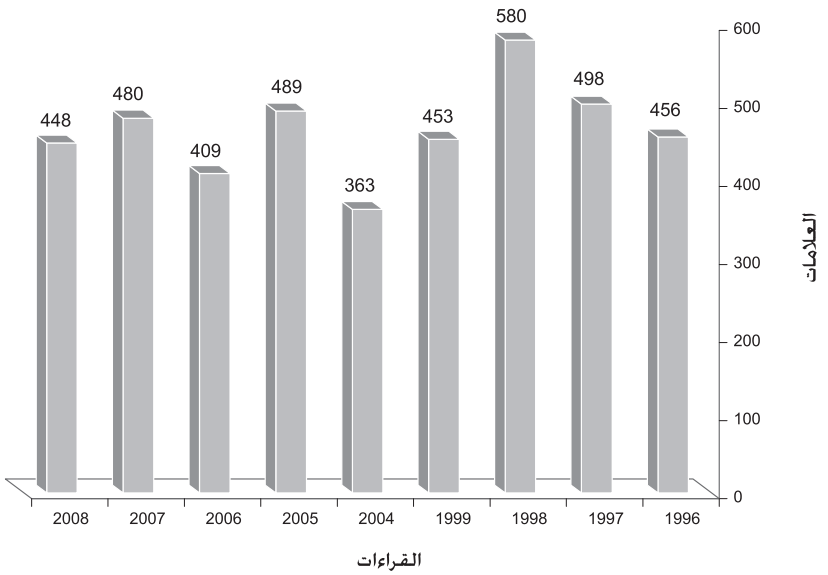

٣٦. استخدام الواسطة في التوظيف

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨	٣٤	٦١	٦٠	١٠١

طرأ انخفاض محدود على علامة هذا المؤشر (درجة واحدة)، استمرت علامات المؤشر بالتدني والانخفاض في القراءات السبعة السابقة، حيث بلغت أدنى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءة السابعة التي تقيس تقييم الناس لاستخدام الواسطة في التوظيف لعام ٢٠٠٦ .

٣٧. تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠	٨٠٦	٩٠٩	٩٥٦	٨٥٠

استمرت علامة هذا المؤشر في الارتفاع في القراءة التاسعة بالمقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءات الأربعة السابقة . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٠): بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات التسعة

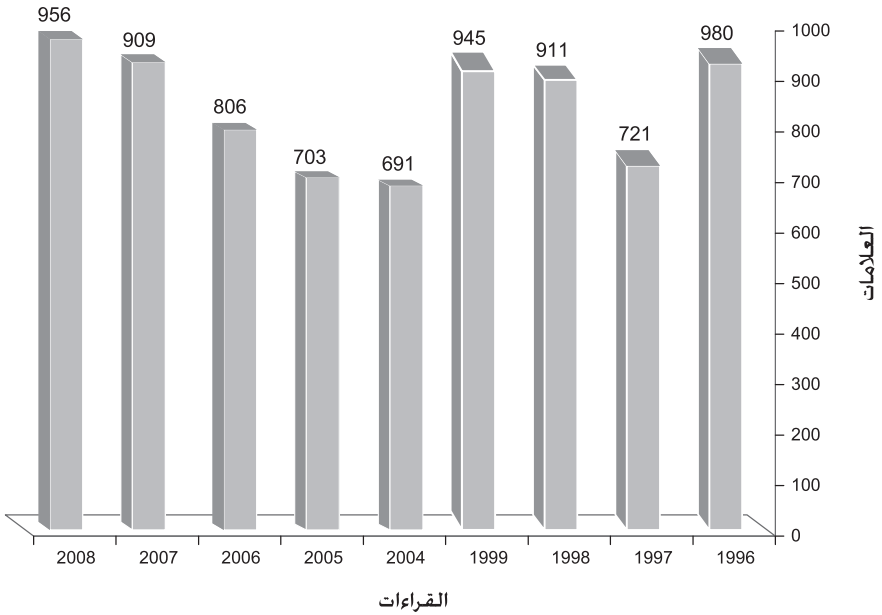

٣٨. نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧	٤٠٠	٥٥٣	٤٩٠	٤٤١

انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة بمقدار ٦٣ درجة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة (٥٥٣). يذكر أن علامة هذا المؤشر تعدت للمرة الأولى علامة الـ ٥٠٠ في القراءة الثامنة.

٣٩. نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦	٥١٦	٣٥٥	٣٧٥	٤٣٨

طرأ ارتفاع على علامات هذا المؤشر في القراءة التاسعة (بمقدار ٢٠ درجة) مقارنة مع العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة. لكن علامة المؤشر بقيت منخفضة للعام الثاني على التوالي. أنظر الشكل رقم ٣١.

شكل رقم (٣١): بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات التسعة

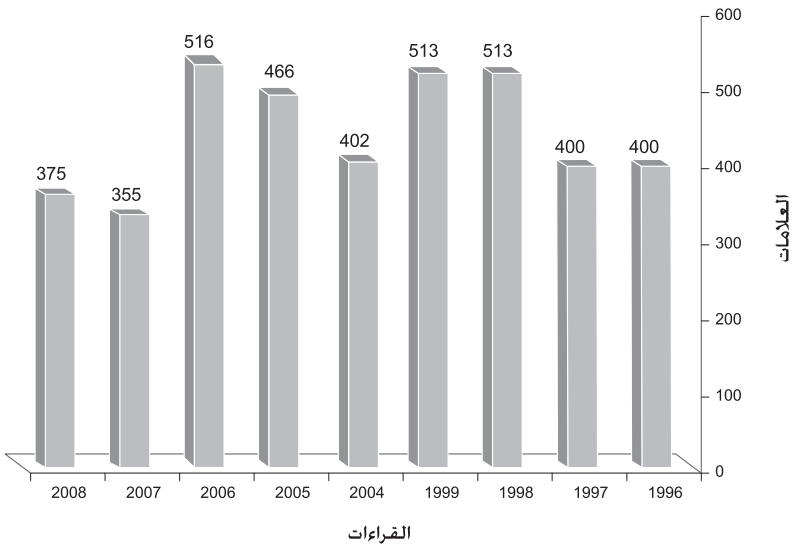

٤٠. تناسب أجور النساء والرجال

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩	٩١٣	٩١٩	٩٠٨	٨٥٤

طرأ انخفاض طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة، علما بأن علامات هذا المؤشر ظلت مرتفعة خلال القراءات التسعة.

٤١. نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥	٢٤٣	٤٨٠	٥٦٠	٥٢٢

ارتفعت علامة هذا المؤشر من (٤٨٠) في القراءة السابقة إلى (٥٦٠) في القراءة التاسعة. أنظر الشكل رقم ٣٢.

شكل رقم (٣٢): بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات التسعة

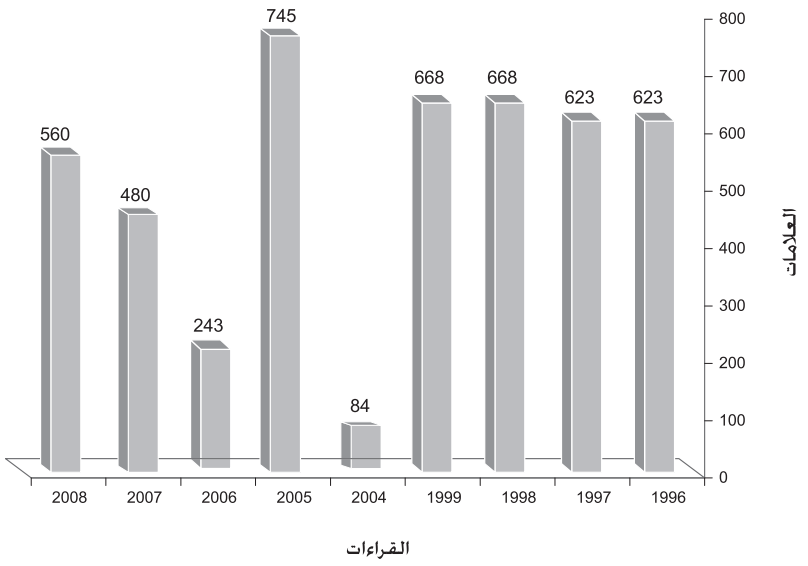

٤٢. تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٤٥٨	٥٠١	٤٧١	٤٥٨	٤٤٥	٤٦٧

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة التاسعة (٤٤٥) مقارنة مع القراءة الثامنة (٤٥٨) وهي علامة متدنية. وتم استحداث هذا المؤشر في القراءة الخامسة من ضمن التعديلات التي جرت على المقياس. انظر الشكل رقم ٣٣.

شكل رقم (٣٣): بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة

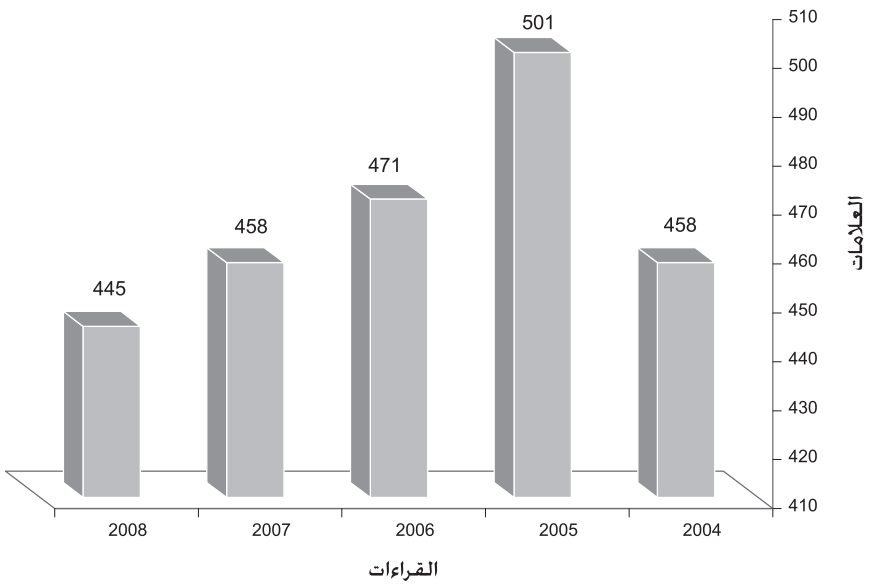

٤٣. نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٩١٥	٩٢٠	٩٢٠	٩٢٠	٧٣٥

لم يطرأ أي تغيير على هذا المؤشر في القراءة التاسعة، وكان طرأ ارتفاع كبير على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة نتيجة إجراء السلطة الفلسطينية الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية بين نهاية عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٦ . وحصل هذا المؤشر على علامة (٠) في القراءة الخامسة للمقياس لغياب الانتخابات العامة والمحلية في السنوات السابقة .

٤٤. وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠

حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات الخمسة الأخيرة (٧٥٠) . تم حسم ٢٥٠ نقطة منه مادام لا توجد آلية في الدستور لمساءلة الرئيس الذي يتمتع عمليا بصلاحيات واسعة في الشؤون الداخلية والخارجية .

٤٥. خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠

بقيت علامات هذا المؤشر على حالها وهي علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر، مما يدل على أن السلطة التنفيذية ما زالت لا تحترم أحكام القانون الأساسي فيما يتعلق بمبدأ فصل السلطات والمساواة بين المواطنين .

٤٦. الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٣٤٠	٢٤٠	٠	٠	٠	١١٦

بقيت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة (٠) كما في القراءتين السابعة والثامنة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، ما يدل على ازدياد اعتماد السلطة الفلسطينية على المنح والمساعدات الدولية، للنقص في الموارد المحلية بسبب الوضع الاقتصادي المتردي . انظر الشكل رقم ٣٤ .

شكل رقم (٣٤): بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة

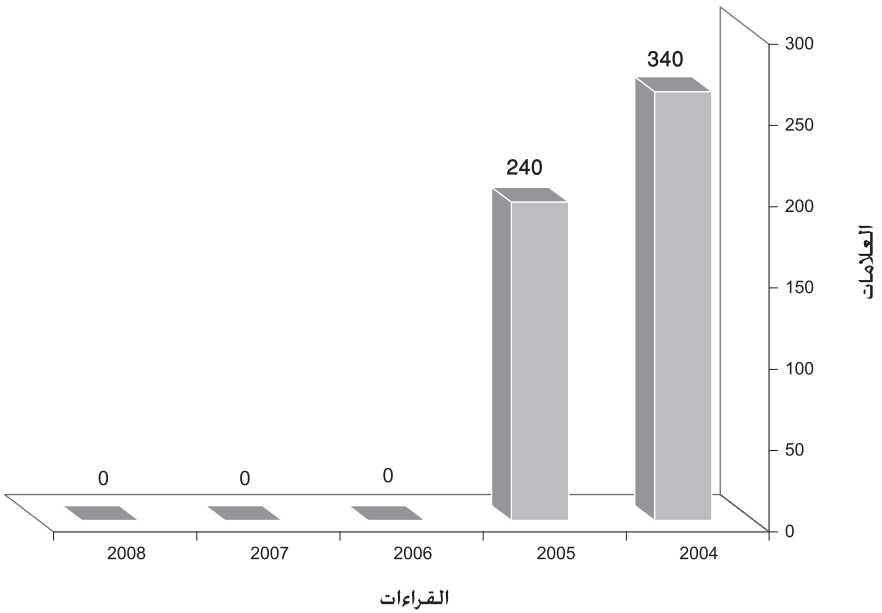

٤٧. مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	١٠٠	٦٥	٧٣	٩٦	١٠١	٨٧

طرأ ارتفاع طفيف على العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة الثامنة (١٠١ مقابل ٩٦). بقيت علامات المؤشر متدنية جدا في القراءات الخمسة ما يدل على ازدياد المطالبة الشعبية بإجراء الإصلاحات السياسية. انظر الشكل رقم ٣٥.

شكل رقم (٣٥): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة

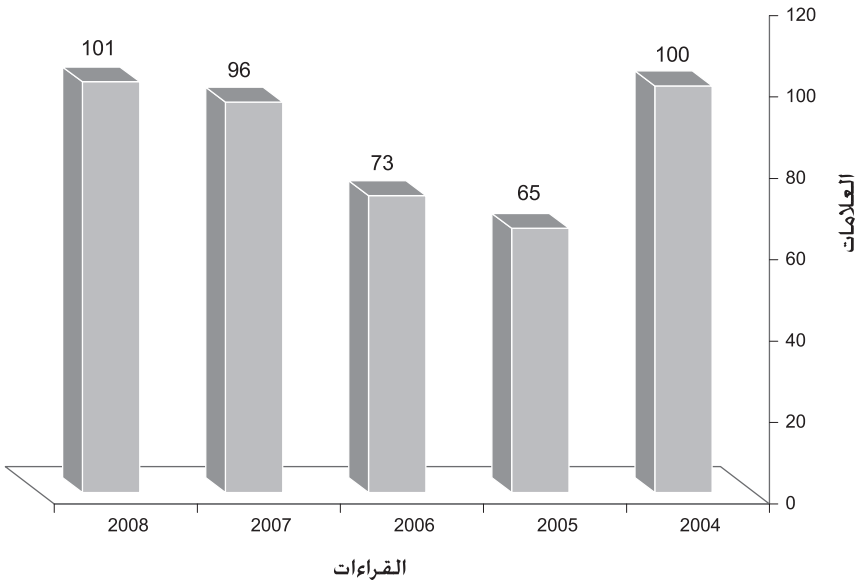

٤٨. تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٥٠	٦٣٢	٥٠٥	٥٧٦	٥٥٦	٥٠٤

انخفضت في القراءة التاسعة علامات هذا المؤشر الذي يقيس تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات بمقدار ٢٠ درجة مقارنة مع القراءة الثامنة (من٥٧٦ إلى ٥٥٦). انظر الشكل رقم ٣٦.

شكل رقم (٣٦): بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة

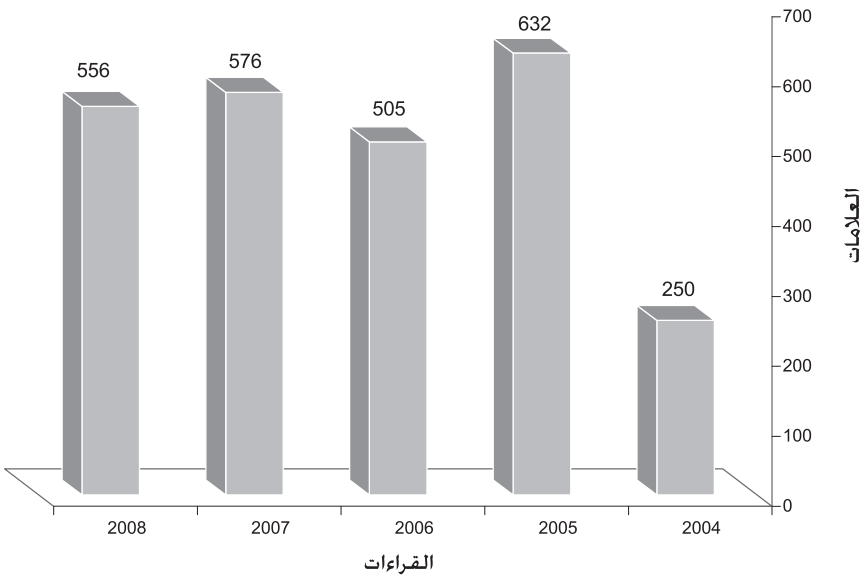

٤٩. أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية.

الفترة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٢٦٤	١٩٦	٠	٠	٠	٩٢

بقيت علامات هذا المؤشر في القراءة التاسعة صفر كما في القراءتين الأخيرتين وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر. انظر الشكل رقم ٣٧.

شكل رقم (٣٧): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الخمسة الأخيرة

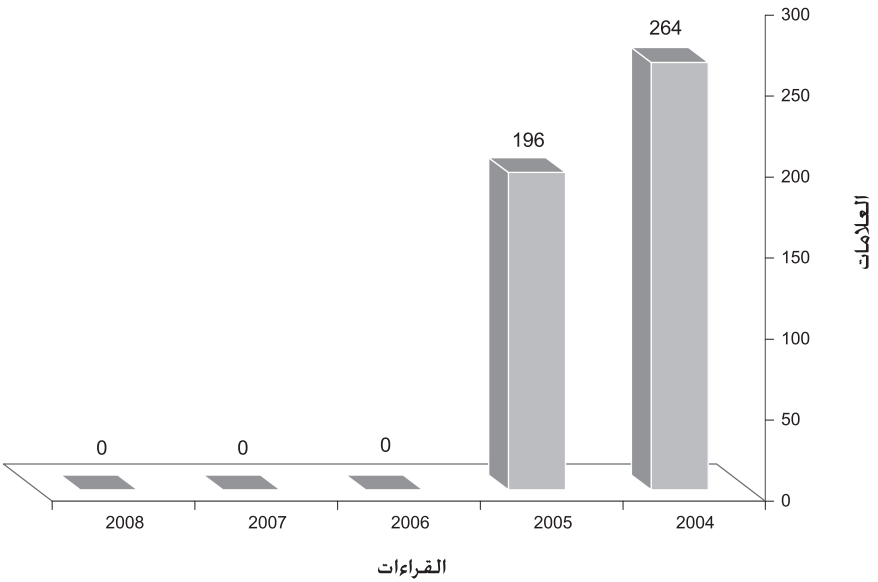

٥٠. سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر . ما يعني عدم شعور المواطنين بالأمان على المستوى الفردي وعدم اعتقاد المواطنين بتطبيق سيادة القانون على المستوى العام . تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط لاعتماد التقرير تقييم حكومة الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية .

الفصل الرابع

مؤشرات مقارنة

يستعرض هذا الفصل المستحدث في التقرير علامات عدد من المؤشرات تم جمعها بغرض المقارنة بين علامات المؤشرات المستخدمة في التقرير السنوي التاسع التي تقيس أوضاع الديمقراطية في فلسطين وتقييم أداء السلطات في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة. تتعلق هذه المؤشرات بأداء السلطة في كل من إقليمي الوطن اللذين يخضعان لسلطتين مختلفتين. وتهدف المقارنة هذه إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بأوضاع الديمقراطية في الإقليمين بشكل منفصل.

وقد تم، لهذا الغرض، استخدام المؤشرات التي يتوفر فيها الشرطان التاليان: الأول، أن تقيس المؤشرات قضايا متصلة بالأداء المباشر للسلطة المسيطرة وسياساتها، كالمؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة؛ والثاني، توفر إمكانيات تقنية لفصل المعلومات أو توفرها من مصادر منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام أو تلك التي تستقى من مصادر حكومية أو من مؤسسات حقوق الإنسان. كما اقتصرت المؤشرات المستخدمة على المجال السياسي واستبعدت تلك الخاصة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والبطالة، وذلك لأن الأخيرة لا تتصل بأداء السلطة المسيطرة بشكل مباشر بالضرورة.

حاول الفريق جمع المعلومات المقارنة المتعلقة بـ ٢٣ مؤشرا، لكنه لم يتمكن من جمع معلومات إلا عن ١٦ مؤشرا.[١] أما المؤشرات السبعة الباقية فلم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات كافية حولها لأسباب عدة، فعلى سبيل المثال كان سبب عدم إصدار وزارة الداخلية في الحكومة المقالة للجوازات (المؤشر رقم ٢٦) تقنيا وتعلق بعدم توفر دفاتر جوازات السفر التي تتم طباعتها في الخارج؛ ، أما ما يتعلق بالمؤشرين ٢٩ و٣٠ اللذين يقيسان عدد صحف المعارضة، والسماح بإدخال مطبوعات من الخارج، فلم تتوفر المعلومات حولهما بسبب عدم رد وزارة الإعلام في غزة على الرسائل الموجهة لها بهذا الشأن. أما المؤشران ٤٦ و٤٩ اللذان يتعلقان باعتماد الموازنة على التمويل الخارجي، والإنفاق على الصحة والتعليم بالمقارنة مع الإنفاق على الأمن فلم تتوفر المعلومات لعدم نشر الحكومة المقالة الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨. والمؤشران ٢٥ و٤٨ اللذان يتعلقان باعتقادات الناس بوجود فساد، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية، واللذان يعتمدان على استطلاعات الرأي العام فلم تتضمن أسئلة خاصة بذلك في استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز عام ٢٠٠٨.

(١) ملامح رئيسية للمؤشرات المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

(١) تساوت ثمانية مؤشرات في العلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع

[١] انظر الملحق رقم ٣ الخاص بنتائج مؤشرات محددة من المقياس خاصة بقطاع غزة.

غزة؛ منها مؤشر واحد حصل على علامة ١٠٠٠ الخاص بزيارة السجون، والمؤشرات السبعة المتبقية حصلت على علامة صفر هي: اعتقال مواطنين دون محاكمة أو لائحة اتهام، وعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة، والطلب من الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لأمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم، واستخدام التعذيب في المعتقلات، وعدم ترخيص أحزاب سياسية، ومنع المظاهرات والمسيرات، وخرق السلطة التنفيذية للقانون الأساسي.

(٢) تجاوز الفرق بالعلامات المائة درجة في ثلاثة مؤشرات حصلت كلها على علامات أعلى في الضفة الغربية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في قطاع غزة، وهي: تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة، وعدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد.

(٣) حصلت فروق في علامات الضفة الغربية وقطاع غزة في خمسة مؤشرات بلغت أقل من ١٠٠ درجة؛ أربعة منها جاءت علامات قطاع غزة أعلى من العلامات التي حصلت عليها المؤشرات في الضفة الغربية وهي: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، واستخدام الواسطة في التوظيف، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة، وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي، فيما حصل المؤشر الخاص بتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد على علامة أعلى في الضفة الغربية.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بالمؤشرات المقارنة والعلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (١٢): علامات مقارنة لمؤشرات مختارة (ستة عشر مؤشرا)

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	الضفة الغربية	قطاع غزة
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٣٢٣	٣١٩
٢٠	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٠	٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٠	٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٥	٣٨٧
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	١٠٠٠	٦٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٠	٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	٦٠٠	٤٠٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٤٨	٣٤٥
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	٦٠	١٠٢
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	٤٤٥	٥٠٩
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	٠	٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	٠	٤٠

فيما يلي وصف العلامات المقارنة للمؤشرات الستة عشر في الضفة الغربية وقطاع غزة:

١- المؤشر رقم٨: تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٣٢٣	٣١٩

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. يعتمد هذا المؤشر على رأي كل من المواطنين في كل من الضفة والقطاع وتقييمهم للأوضاع فيهما كل على حدة حسب منطقة سكنه في استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز عام ٢٠٠٨.

٢- المؤشر رقم ٢٠: عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب بقاء عدد من المعتقلين دون محاكمة لفترات طويلة ودون تقديم لوائح اتهام لبعضهم.

٣- المؤشر رقم ٢١: عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، بسبب لجوء الحكومتين لعرض مدنيين أمام المحاكم العسكرية خلال العام ٢٠٠٨، ما يعني عدم توفر معايير المحاكمة العادلة، وغياب لحق المواطن باللجوء إلى قاضيه الطبيعي.

٤- المؤشر رقم ٢٢: عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
١٠٠٠	١٠٠٠

حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

٥- المؤشر رقم ٢٣: عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتعدد المجالات التي يطلب فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن للحصول على شهادة حسن سلوك.

٦- المؤشر رقم ٢٤: عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، بسبب اعتماد الأجهزة الأمنية في كلا الحكومتين على أساليب عنيفة في التحقيق ووفاة معتقلين من التعذيب وعدم توفر العناية الطبية للمعتقلين لديهما.

٧- المؤشر رقم ٢٧: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٣٧٥	٣٨٧

حصل هذا المؤشر على علامات متقاربة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لكنها متدنية. يعكس هذا الانخفاض شعور الناس بالخوف إزاء السلطة المسيطرة في كلا الإقليمين.

٨- المؤشر رقم ٢٨: عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، بسبب رفض وزارة الداخلية في كلا الحكومتين استلام أي طلب للترخيص أو لإنشاء حزب بحجة عدم وجود قانون أحزاب.

٩- المؤشر رقم ٣١: تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
١٠٠٠	٦٠٠

تشير العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في قطاع غزة إلى ممارسة الضغوط على منظمات حقوق الإنسان حيث تم تسجيل حالتين تعرض فيهما باحثين في منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة خلال هذا العام. أما في الضفة الغربية فلم يسجل خلال هذا العام أي تعرض لمؤسسات حقوق الإنسان من أجهزة السلطة الفلسطينية. الشكل التالي (رقم ٣٨) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل رقم (٣٨): علامات مقارنة للمؤشر الحادي والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة

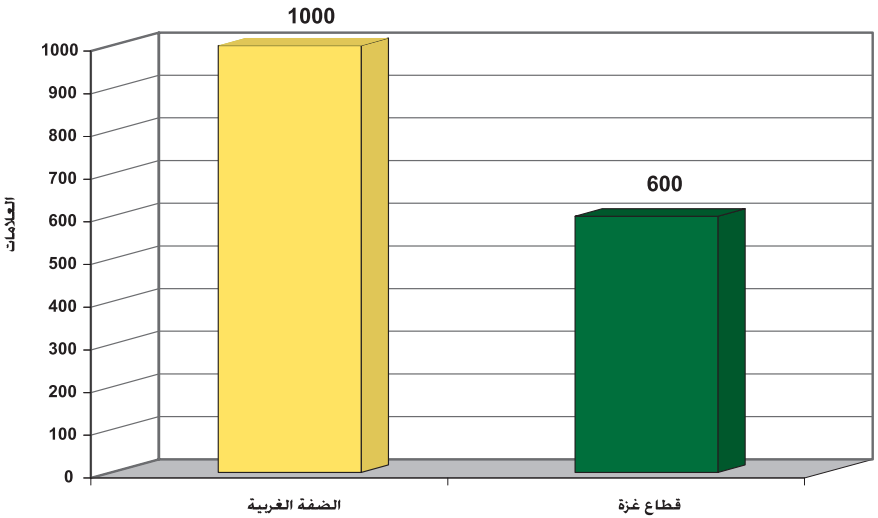

١٠- المؤشر رقم ٣٢: عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على علامة صفر لقيام الحكومة والأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بمنع مهرجانات ومسيرات ومظاهرات المعارضة وقمعها.

١١- المؤشر رقم ٣٣: عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٦٠٠	٤٠٠

حصل هذا المؤشر على علامات أكثر تدنيا في قطاع غزة. وتشير العلامات التي حصل عليها المؤشر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تدهور حرية الصحافة. أنظر الشكل رقم ٣٩.

شكل رقم (٣٩): علامات مقارنة للمؤشر الثالث والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة

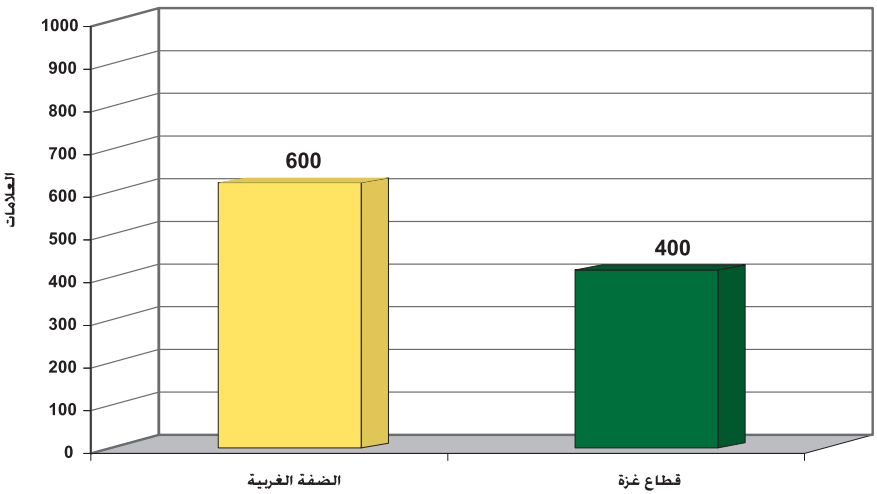

١٢- المؤشر رقم ٣٥: تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٤٤٨	٣٤٥

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهي تختلف بفارق ١٠٣ نقاط لصالح الضفة الغربية، حيث منح ٣٣,٣٪ علامة جيد جدا أو جيد لوضع الديمقراطية في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة منح ٢٣,٢٪ علامة جيد جدا أوجيد لوضع الديمقراطية. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٤٠): علامات مقارنة للمؤشر الخامس والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة

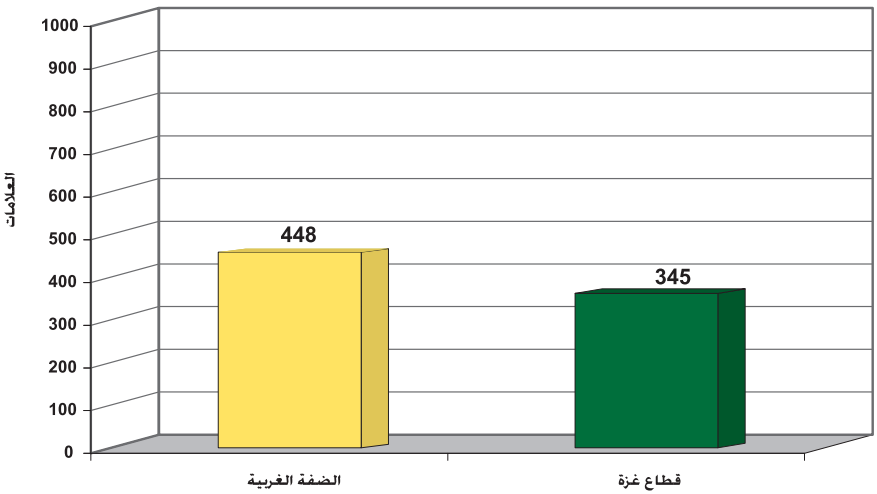

١٣- المؤشر رقم٣٦: استخدام الواسطة في التوظيف

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٦٠	١٠٢

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية جدا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما يشير إلى سوء الانطباع لدى الجمهور بتفشي ظاهرة الواسطة في التوظيف في كلا الحكومتين. أنظر الشكل رقم ٤١.

شكل رقم (٤١): علامات مقارنة للمؤشر السادس والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة

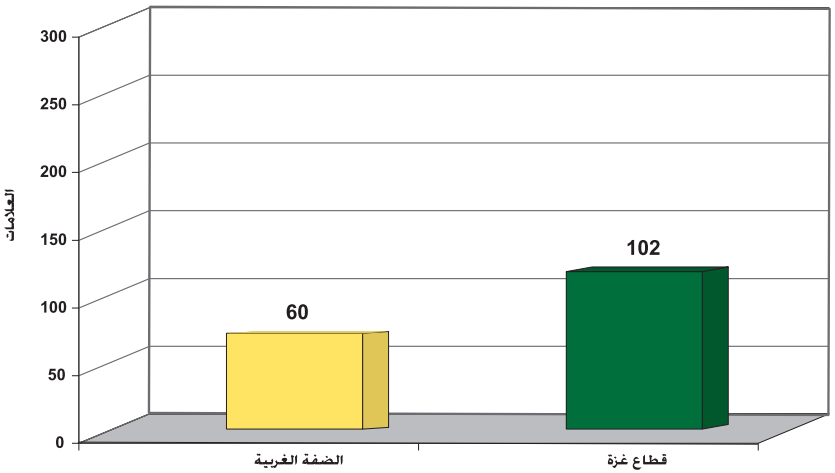

١٤- المؤشر رقم ٤٢: تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٤٤٥	٥٠٩

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية. حيث ترتفع العلامة التي حصل عليها المؤشر في قطاع غزة بـ ٦٤ درجة عن العلامة التي حصل عليها في الضفة الغربية. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٤٢): علامات مقارنة للمؤشر الثاني والأربعين في الضفة الغربية وقطاع غزة

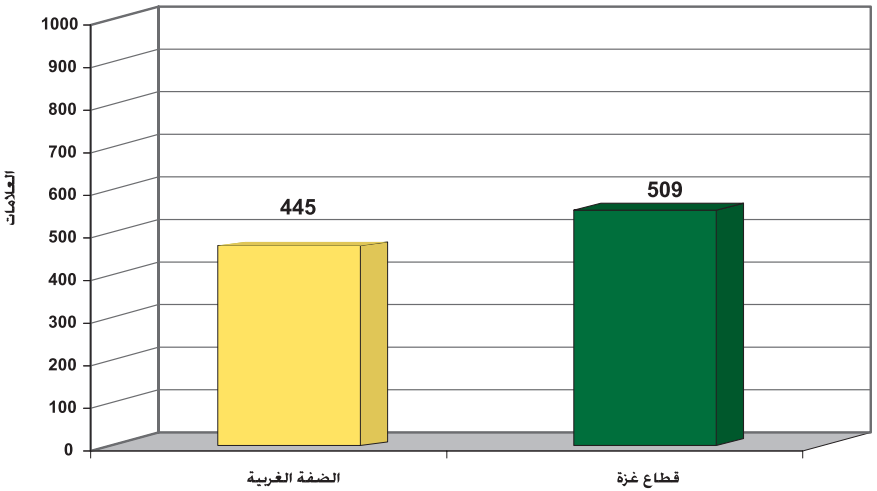

١٥- المؤشر رقم ٤٥: خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٠

حصل هذا المؤشر على أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتعدد حالات خرق الدستور والقانون من طرف الحكومتين.

١٦- المؤشر رقم ٥٠: سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي

حكومة الضفة الغربية	حكومة قطاع غزة
٠	٤٠

حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامات أعلى من الضفة الغربية لكنها بقيت متدنية جدا، ما يعني عدم شعور المواطنين بالأمان على المستوى الفردي، وعدم اعتقاد المواطنين بتطبيق سيادة القانون على المستوى العام. الشكل التالي (رقم ٤٣) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل رقم (٤٣): علامات مقارنة للمؤشر الخمسين في الضفة الغربية وقطاع غزة

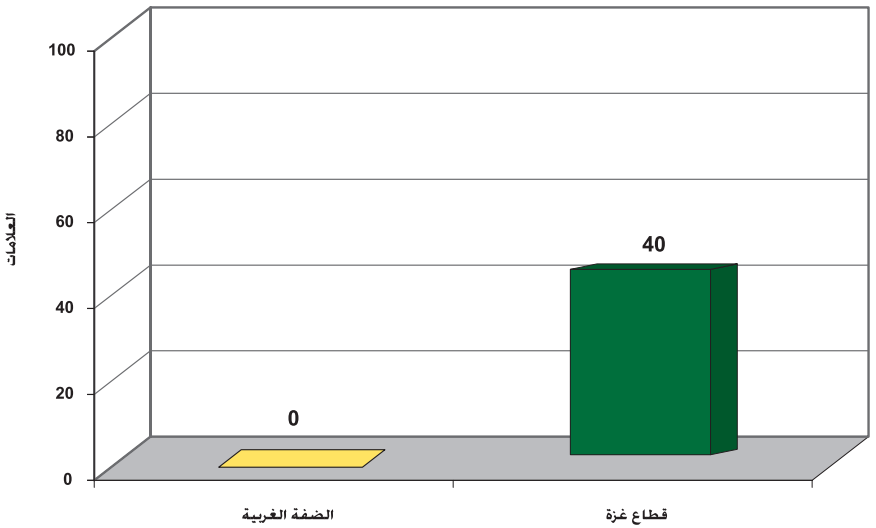

الخلاصة والتوصيات

شكل استمرار وتعمق الشرخ السياسي بين فتح وحماس وحكومتيهما وفشل محاولات رأب الصدع بينهما السمة الأبرز للعام ٢٠٠٨ الذي انتهى بعدوان إسرائيلي على غزة. وهيمنت القضايا الأمنية، ومحاولة كل من السلطتين التنفيذيتين ترسيخ مكانتهما بشتى الطرق على الأجندة السياسية، ما دفع السلطتين إلى التخلي فعليا عن عناصر عملية التحول الديمقراطي، وأدى بالتالي إلى انخفاض علامة مقياس الديمقراطية في فلسطين بشكل كبير أعاد المؤشر إلى ما كان عليه في العام ٢٠٠٤، وانخفض بنسبة غير مسبوقة إلا في العام ١٩٩٧.

وساهم استمرار المقاطعة الدولية لحكومة حماس، والحصار الإسرائيلي عليها إلى تعميق الهوة الاقتصادية بين الضفة وغزة الفقيرتين أصلا. وألقى بأعباء إضافية على موازنة السلطة الفلسطينية في الضفة، التي لم تتمكن من جباية الضرائب في غزة رغم استمرارها في دفع رواتب القطاع العام هناك. ونشأ اقتصاد آخر مواز في غزة. كما أن الحصار الاقتصادي الخانق لقطاع غزة أدى إلى نشوء اقتصاد ظل عزز مظاهر اللامساواة والفقر، وغياب المساءلة، وتغييب بعض أهم مقومات المواطنة.

أما استمرار التوجهات الدولية في التركيز على الأمن، ورغبة كل من الحكومتين في الضفة وغزة في تحقيق تقدم في معالجة الفلتان الأمني الذي ميز الحقبة السابقة وفي حماية النظام في كل من المنطقتين، وانعكاس هذه التوجهات في خطط الإصلاح لحكومة د. سلام فياض وفي خطة التنمية وتوجهات مؤتمر باريس المنعقد في نهاية العام ٢٠٠٧، ومؤتمر برلين المنعقد في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨، فقد أدى إلى تفاقم الممارسات السياسية المنافية للحريات الأساسية، والتي أتت لتتوج الاعتداءات الإسرائيلية على الحريات. وكان للشرخ السياسي بين فتح وحماس حصة الأسد في توتر الوضع السياسي، وسيطرة الأجندة الأمنية، إلى حدٍ شكّل خطرا على حريات التعبير، والحق في التجمع، وهدد استقلال القضاء، وغير ذلك.

ومن المؤشرات الهامة على ذلك تراجع المؤشر الخاص المتعلق بشعور الناس بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وذلك المتعلق بصحف ومجلات المعارضة، وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد.

وجاءت محاولات الإصلاح الاقتصادي في هذه البيئة لتشكل عبئا إضافيا على المواطنين، يتوقع أن يعبر عن نفسه في السنوات القادمة، فعملت حكومة الضفة الغربية على زيادة الجباية

بكافة الطرق دون أن يرافق ذلك تحسن ملحوظ في الخدمات التي يقدمها القطاع العام، ما ساهم في خفض علامات المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات العامة القوية والفاعلة التي ما زالت علامتها تتدنى سنة تلو الأخرى، والتي تحصل على أدنى علامات المقاييس الفرعية لمقياس الديمقراطية في فلسطين.

إن التوجه القوي نحو لبرلة الاقتصاد وتركيز الجهود على القطاع الأمني في ظروف الانقسام، والحصار، وغياب دور المؤسسات العامة يلعب دورا سلبيا في عملية التحول الديمقراطي، فقد تراجع المؤشر الخاص المتعلق بنسبة الموازنة التي تصرف على التعليم والصحة، وذلك المتعلق بالبطالة. وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور في المؤشرات السياسية والاقتصادية رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على المؤشر الاجتماعي، نتيجة إحراز إنجازات في مجالات اكتظاظ الصفوف المدرسية، ومكافحة الأمية، ومساءلة المجالس المحلية.

لقد استمرت مؤشرات الممارسات في الانخفاض، لتجعل من استقرار علامات مؤشرات الوسائل أمر غير ذي بال، حيث يبدو جليا أن السلطة التنفيذية لا تسعى إلى الاستفادة من البيئة القانونية التي تمكن عملية التحول الديمقراطي، وقد أدى غياب السلطة التشريعية، واحتكار السلطة التنفيذي لعملية التشريع بالإضافة إلى سلطتها التنفيذية، إلى تمكينها من التركيز على جوانب عمل سياسي غير متماشية مع أجندة التحول الديمقراطي.

في ظل هذا الوضع يبدو ملحا وضروريا العمل على إعادة عملية التحول الديمقراطي إلى جدول الأعمال بقوة، والشروع بإعادة وضع أسس لعملية التحول الديمقراطي. ويتطلب ذلك:

١) إعادة المصلحة الوطنية العامة إلى رأس الاعتبارات والعمل على تجاوز الشق السياسي – الجغرافي – الاقتصادي الذي يهدد مستقبل البناء الوطني، والذي يجعل غير ذي قيمة (أو على الأقل محدودا) أي نجاح ممكن على صعيد تحسين أداء النظام السياسي. فيجدر تجاوز الانقسام السياسي الحاصل بين فتح وحماس وإبعاده عن تقسيم مقومات الكيانية الفلسطينية.

٢) إعادة النظر في برامج الإصلاح، وعلى وجه التحديد وضع بناء المؤسسات العامة على رأس القائمة والعمل الدؤوب على إنجازها.

٣) على السلطة التنفيذية (أيا كانت) أن تبحث عن سبل لاستقرار الأمن والأمان من خلال التجاوب مع الرأي العام، ومصالح ورغبات الجمهور، وليس قمعه أو إعاقة الحريات.

٤) هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بالانتخابات خلال العام ٢٠٠٩، فيجب بذل كل الجهود من أجل عقد الانتخابات العامة والمحلية، وتشجيع المؤسسات كافة على عقد

انتخاباتها، فحالة الانقسام لا تشكل عاملا مشجعا على عقد الانتخابات، لكن تكرار إدامة المجلس التشريعي، أو الرئاسة أو المجالس المحلية لأكثر من مدتها القانونية يشكل تهديدا جادا لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

٥) العمل على تطوير سياسات تمكن النظام السياسي من لعب دور خادم المجتمع بدلا من تشكيل عبء عليه وذلك لتعميق وتفعيل مبادئ المواطنة، ويتلخص ذلك في تحسين وتوسيع برامج الضمان الاجتماعي، وحماية حقوق النساء، وضمان المساواة، وحماية الأقليات، والاهتمام بالصحة والتعليم وتخصيص موازنات أكبر لهما.

٦) إعادة النظر في العقيدة الأمنية، ووضع أمن الإنسان في صميمها بدلا من حماية النظام السياسي، والبحث عن بدائل سياسية مقبولة وعادلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قبول تحميل المواطن الفلسطيني مسؤولية الحفاظ على أمن إسرائيل بأي شكل من الأشكال.

٧) وضع سياسات جادة للتخلص من الواسطة والمحسوبية، وما شابه من ظواهر.

ملحق رقم (١):

قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس الديمقراطية في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	١) الجهاز المركزي للإحصاء ٢) استطلاع رأي	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ×١٠٠٠ / ١٢٪ (نسبة مجتمع متقدم)
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	المجلس التشريعي الفلسطيني ١) دائرة حفظ السجلات ٢) الدائرة الإعلامية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة ١٠ نقاط لكل سؤال وجه لمسؤول، و٥٠ نقطة لتشكيل لجنة تقصي حقائق، و١٠٠ نقطة لكل استجواب، وتزيد العلامة ٢٠٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة عن الحكومة خلال سنة واحدة.
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	١) القانون الأساسي ٢) قانون الأحزاب ٣) قانون الانتخابات	القيمة لهذا المؤشر توزع كالآتي: ١٠٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون الأساسي والقوانين الأخرى.
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	القانون الأساسي	يتم تقدير العلامة وفق نص القانون الأساسي.
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	١) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٢) مركز استقلال المحاماة والقضاء "مساواة" ٣) مجلس القضاء الأعلى	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	القانون الاساسي قانون المطبوعات والنشر نظام تراخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية	١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	الصحف المحلية (تأخذ لهذا الغرض الصحف الثلاث الأكثر انتشارا)	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف. والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	استطلاع رأي	(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة ×١٠٠٠) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين بين × ٥٠٠)+ (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة × صفر). ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام.
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	استطلاع عينة لبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة	تحتسب القيمة كالتالي نسبة الطعون من القرارات الكلية ×١٠٠٠ ٪١٠ وإذا كانت النسبة أكبر من ١٠٪ يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠. إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ١٠٪ يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية.
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	وثائق محكمة العدل العليا الهيئة المستقلة لحقوق المواطن	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والقسم الثاني يتعلق بمدى تنفيذ الأحكام الصادرة، ويعطى لكل قسم من المؤشر ٥٠٠ نقطة على النحو التالي، القسم الأول: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره ٥ نقاط لكل قضية. والقسم الثاني: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة، وينقص بما مقداره ٢٥٠ نقطة عن كل حكم يصدر عن محكمة العدل العليا ولم ينفذ.
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	الجهاز المركزي للاحصاء وزارة العمل النقابات العمالية والمهنية	اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٢٠٪، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر. العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل ×١٠٠٠ ٪٢٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	المجلس التشريعي الفلسطيني مجلس الوزراء الصحف المحلية	نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة ×١٠٠٠. إذا لم يتم طرح أي مشروع قانون أو اصدار أي نظام يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
١٣	التسرب من المدارس	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة التربية والتعليم الجهاز المركزي للإحصاء	العلامة تساوي : ١٠٠٠ (٥٪ – نسبة التسرب) / ٥٠٪ إذا كانت نسبة التسرب ٥٪ أو أكثر فتكون العلامة صفرا .
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	الجهاز المركزي للإحصاء وزارة الشؤون الاجتماعية استطلاع للرأي	تحتسب العلامة كالتالي : نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×١٠٠٠
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة التربية والتعليم الجهاز المركزي للإحصاء	تحتسب العلامة كالتالي : (١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية . (٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق . (٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء . (٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء. ١- تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١٪ في نسبة الأمية . وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفرا إذا كانت نسبة الأمية ١٠٪ أو أعلى . ٢- اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠٪، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل : ٢٥٠× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق / ٢٠٪ ٣- العلامة تساوي نسبة الأمية بين الرجال ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين النساء إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء . أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
							النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي : العلامة تساوي نسبة الأمية بين النساء ×٢٥٠ نسبة الأمية بين الرجال ٤- العلامة تساوي نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء ×٢٥٠ نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال . أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة : العلامة تساوي نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال ×٢٥٠ نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر . أما نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث . تحتسب العلامة كالتالي : النسبة ×١٠٠٠ ٥٠ ٪ (أي النسبة المثالية)
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة العمل الجهاز المركزي للإحصاء	اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥٪ . وعليه تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي : بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بـ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١٪ زيادة فوق الـ ٥٪ . إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥٪ تصبح قيمة هذا المؤشر صفرا .
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	الجهاز المركزي للإحصاء	تحتسب العلامة كالتالي : العلامة تساوي ١٠٠٠× نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي .

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	الجهاز المركزي للإحصاء	العلامة تساوي ١٠٠٠ × ١ (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد) كثافة السكن اعتبرت كثافة السكان المثالية شخصا لكل غرفة. أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة ١٠٠٠.
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	لجنة الانتخابات المركزية	٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات العامة في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها. ٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها.
٢٠	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	مؤسسات حقوق الانسان ١) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٢) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان ٣) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٤) مركز الميزان لحقوق الإنسان	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد ١٠٠ حالة.
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن مؤسسات حقوق انسان	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات.
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	الإدارة العامة للسجون السجون الهيئة المستقلة لحقوق المواطن مؤسسات حقوق انسان	المتعارف عليه دوليا هو زيارة واحدة في الأسبوع، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر، وتحتسب العلامة كالتالي: معدل عدد الزيارات في الشهر × ١٠٠٠ ٤
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	وزارة الداخلية مكتب أمن المؤسسات الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن مؤسسات حقوق إنسان استطلاع رأي	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات، وتنقص قيمته بما مقداره: ١٠٠ نقطة لوجود مجال واحد، ٣٠٠ نقطة لوجود مجالين، و٦٠٠ نقطة لوجود ثلاثة مجالات، ويحصل على صفر في حال وجود أربعة مجالات فأكثر.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان- ديوان المظالم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان مؤسسة الضمير لحقوق الانسان	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب خلال فترة المراقبة، وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا. وتنقص العلامة ١٠٠ نقطة لكل حالة تعذيب، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات.
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي المحاكم الفلسطينية النيابة العامة الصحف المحلية	يتم اعطاء ٥٠٠ علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولا: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×٥٠٠ + (ب)× ٢٥٠ + (أ) × صفر. (أ) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، (ب) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما، (ج) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانيا: البند الثاني العلامة تساوي عدد الحالات التي تم مقاضاتها × ٥٠٠ عدد الحالات الكلي ويأخذ هذا البند قيمة ٥٠٠ في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات هيئة الرقابة العامة.
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	وزارة الداخلية / الإدارة العامة للجوازات	علامة هذا المؤشر تساوي نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	استطلاع رأي	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام (أ) نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ب) نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ج) نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٥٠٠× ج)

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	وزارة الداخلية/ الإدارة العامة للشؤون السياسية	يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات. وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي: (عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة ÷ مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة) × ١٠٠٠ كما أن هذا المؤشر تراكمي، أي إن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	وزارة الإعلام مقابلات مع عينة من مكتبات بيع الكتب	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ÷ ٥٠٪ × ٧٠٠ وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات، وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠٪ من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	وزارة الإعلام مقابلات مع عينة من مكتبات بيع الكتب مؤسسات حقوق الإنسان	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول لمناطق السلطة لأسباب سياسية أو أيديولوجية.
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الصحافة المحلية تقارير مؤسسات دولية لحقوق الإنسان	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي: يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات. تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة عند تعرض كل ١٪ من المؤسسات لمضايقات. وتصبح العلامة صفرا إذا ما تعرضت ٥٠٪ أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	وزارة الداخلية الصحافة المحلية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع أو يتم قمعها.
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	وزارة الاعلام مؤسسات حقوق الانسان مكتبات الصحف والكتب	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	المجلس التشريعي الفلسطيني/ دائرة حفظ السجلات أو الدائرة الإعلامية	نسبة القوانين التي أقرها أو أعترض عليها رئيس السلطة ×١٠٠٠.
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	استطلاع رأي	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء، (هـ) سيء جدا. ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي	تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×١٠٠٠.
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة العمل الجهاز المركزي للإحصاء	العلامة تساوي $\frac{١٠٠٠ \times ن}{ر}$ إذا كانت ن أقل من ر العلامة تساوي $\frac{١٠٠٠ \times ر}{ن}$ إذا كانت ن أكبر من ر ن تساوي نسبة البطالة بين النساء. ر تساوي نسبة البطالة بين الرجال.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة العمل الجهاز المركزي للإحصاء	اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠٪، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالأتي : العلامة تساوي $\frac{\text{نسبة النساء في قوة العمل} \times ١٠٠٠}{٣٠٪}$
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	ديوان الموظفين العام وزارة شؤون المرأة مسح بالعينة للمنظمات الأهلية	العلامة تساوي $\frac{٥٠٠ \times (\text{نسبة النساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات})}{٥٠٪} + \frac{(٥٠٠ \times \text{نسبة النساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية})}{٥٠٪}$
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	وزارة العمل الجهاز المركزي للإحصاء سلطة النقد الفلسطينية معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني	العلامة تساوي : $\frac{\text{معدل أجور النساء} \times ١٠٠٠}{\text{معدل أجور الرجال}}$
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	مسح بالعينة للأحزاب السياسية مسح بالعينة للمنظمات الأهلية	١) نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠ ٢) نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا. ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي : العلامة تساوي (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ) وهذا المؤشر يتعلق بتقييم الناس لأداء الحكومة.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	لجنة الانتخابات المركزية	يحصل هذا المؤشر على العلامة ١٠٠٠ في حال كانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية ٥٠٪، وينخفض المؤشر ٢٠ علامة لكل ١٪ تنقص من نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات. ويكون محكوما بالمعادلة التالية: $\frac{1000-[(50-ن)1]}{0.5}$ ن تساوي نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	القانون الأساسي	في حال وجود قانون يتم احتساب ٥٠٠ نقطة، وفي حالة عدم وجود يتم احتساب العلامة صفر. ويتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حالة وجود مساءلة لرئيس الحكومة، كما يتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حال وجود مساءلة لرئيس السلطة
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	الصحافة المحلية مؤسسات حقوق انسان	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون الأساسي ينقص المؤشر ٢٥٠ علامة.
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	الموازنة العامة	سيتم احتساب هذا المؤشر بإعطائه قيمة ١٠٠٠ نقطة وتكون قيمته صفر إذا كانت النسبة ٥٠٪ فأكثر. وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ تقل عن ٥٠٪
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي	١٠٠٠ × (١- نسبة الذين يؤيدون إجراء الإصلاح) بحيث يخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من عدد المطالبين

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي	يتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي : ١٠٠٠ × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات . ويخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	الموازنة العامة	مصروفات الأمن / الميزانية × ١٠٠٪ : مصروفات الخدمات الإجتماعية/ الميزانية ×١٠٠٪ وتكون النسبة المقبولة هي ١ : ٩ حسب المعدل التقريبي العالمي . تكون قيمة المؤشر ١٠٠٠ إذا كانت النسبة ١ : ٩ وتكون صفرا إذا أصبحت ٩ : ٩ أو تجاوزت هذه النسبة وبهذا تخسر ١٢ نقطة لكل ١ : ٠إضافية في التناسب
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	استطلاع رأي	يبدأ هذا المؤشر ب ١٠٠٠ نقطة وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي . سيأخذ قيمة صفر في حالة أن ٥٠٪ من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي

ملحق رقم (٢):

نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٨

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/text_arabic.pdf	بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة ٧,٣٪	بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة ٧,٣٪	٦٠٨
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	المجلس التشريعي الفلسطيني – رام الله – الدائرة الإعلامية.	لم يقم المجلس التشريعي عام ٢٠٠٨ بمساءلة الحكومة لعدم انعقاد الدورة البرلمانية الثانية للمجلس نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين ألأكبر (فتح وحماس).	لم يستطع المجلس التشريعي الحالي القيام بدوره بمساءلة الحكومة نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين ألأكبر (فتح وحماس).	٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	القانون الأساسي موقع المجلس التشريعي الفلسطيني www.pal-plc.org أو موقع لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps	تنص المادة (٢٦) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي: "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون..".	النص صريح وواضح في القانون الأساسي يؤكد على حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية	١٠٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين	القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣ موقع المجلس التشريعي الفلسطيني www.pal-plc.org أو موقع لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps	تنص المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة."	النص صريح وواضح في القانون الأساسي يؤكد على احترام حقوق الأقليات.	١٠٠٠
٥	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها	رسالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٨	بلغ عدد القضاة الذين تم تعينهم لغاية ٢٦ /٧/ ٢٠٠٨ خلال العام ٢٠٠٨، (٣٣) قاضيا منهم (٢٥) لمحكمة الصلح، و(٥) لمحكمة البداية، و(٢) استئناف، (١) محكمة عليا. وقد جاء تعيين هؤلاء القضاة بعد أجراء امتحان لهم. كما أعلن مجلس القضاء الأعلى في ٢٨/٧/ ٢٠٠٨ في صحيفة القدس عن موعد ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٨ لاجراء مسابقة لتعيين قضاة الصلح.	قام مجلس القضاء الأعلى بتعيين (٣٣) قاضيا بناء على امتحان عقد لهم.	١٠٠٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١) القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣ موقع المجلس التشريعي الفلسطيني www.pal-plc.org أو موقع لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps ٢) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الثاني عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٦، ص ١٢٠	١- يؤكد نص المادة ٢٧ من القانون الأساسي على حرية الإعلام مادة (٢٧) ١- تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. ٢- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. ٣- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي. ٢- بالمقابل يوجد قرار مجلس وزراء يقيد فيه منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية،	يؤكد القانون الأساسي المعدّل على حرية الإعلام. لكن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ يقيد منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية.	٥٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	الصحف اليومية الثلاث ،القدس والأيام، والحياة الجديدة الصادرة بين ٢/٧-٧/٨/٢٠٠٨ www.alquds.com www.al-ayyam.com www.alhayat-j.com	تمت مراجعة الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، والحياة الجديدة) في الفترة الزمنية الممتدة منذ ٢/٧/٢٠٠٨ ولغاية ٧/٨/٢٠٠٨، ظهر في هذه الفترة ١٤٧ موقفا للمعارضة في جريدة القدس، و١٢٦ في جريدة الأيام ، و١٦١ في جريدة الحياة الجديدة. وقد تم التعامل مع كل الفصائل والقوى على أنها قوى معارضة نتيجة الانقسام الواقع في قطاع غزة . في حال أخذنا المواقف التي تصدر عن التيارات الإسلامية التي خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية يظهر أن الصحف نشرت ١٣٤ موقفا على النحو التالي: القدس ٥٤، الأيام ٤٥، الحياة الجديدة ٣٥.	بعد مراجعة الصحف اليومية الثلاث(القدس، الأيام، والحياة الجديدة) في الفترة الزمنية الممتدة منذ ٢/٧/٢٠٠٨ ولغاية ٧/٨/٢٠٠٨، تأكد أن الصحف تقوم بنشر مواقف المعارضة بشكل يومي.	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ قال ١٦,٧٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٣١,٦٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٤٩,٣٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٢,٤٪ رأياً حول الموضوع. ٢) استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ قال ١٧,٥٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٢٨,٩٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٤٩,٥٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٤,١٪ رأياً حول الموضوع. ~النتيجة (متوسط) هناك حرية صحافة في البلاد = ١٧,١٪، وجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد = ٣٠,٣٪، لا وجود لحرية صحافة = ٤٩,٤٪.	١٧,١٪ يعتقدون أن هناك حرية صحافة في البلاد، و٣٠,٣٪ يعتقدون بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، بالمقابل هناك ٤٩,٤٪ يعتقدون بعدم وجود لحرية الصحافة.	٣٢٣

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	استطلاع عينة لبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، حيث تم توجيه رسائل لبلديات المدن، من هذه البلديات من قام بالرد من خلال رسالة مكتوبة ، ومنها من قام بالرد هاتفيا.	قام المركز بمراسلة ١٦ بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١/٨/ - ٢٧/١٠/٢٠٠٨، ولم يجب على الرسالة رغم الاتصال المتواصل سوى ١١ بلدية . وكان مجموع القرارات في ١١ بلدية ٤٢٧٥ قرارا، فيما أفادت البلديات أن هناك ١٦٧ طعنا.	بلغت نسبة الطعون في اجمالي قرارات السلطات المحلية ٣,٩٪.	٣٩١
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	١) رسالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٨ ٢) أ. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان http://www.ichr.ps/pdfs/aMRV-9-08.pdf ب. مؤسسة الحق www.alhaq.org/atemplate.php?id=65	١) بلغ عدد القضايا المرفوعة لغاية ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٨ لمحكمة العدل العليا ١٩٢ قضية. ٢) سجلت مؤسسات حقوق الانسان عدة حالات لم تقم فيها السلطة التنفيذية بتنفيذ قرارات السلطة القضائية منها، أ) لم ينفذ فيها جهاز المخابرات العامة في رام الله قرار محكمة العدل العليا القاضي بالإفراج عن المعتقل أحمد راجح حمايل/ من رام الله والمعتقل منذ تاريخ ١٣/٨/٢٠٠٨ ورغم صدور القرار إلا أن المذكور ما زال محتجزاً لدى الجهاز ولم يقم بتنفيذ القرار المذكور. ب) تم تقديم المواطن مؤيد يوسف عساف للمحكمة العسكرية بتاريخ ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٨ رغم إقرار محكمة العدل العليا بعدم اختصاص وصلاحية النيابة العسكرية والقضاء العسكري.	بلغ عدد القضايا المرفوعة لغاية ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٨ لمحكمة العدل العليا ١٩٢ قضية . وبالمقابل سجلت عدة حالات عن عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا.	٥٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/تPCBS/Documents/yearBook8A.pdf	بلغت نسبة اعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل ١٨,٤٪	نسبة اعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل ١٨,٤٪	٩٢٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	مجلس الوزراء الفلسطيني - الدائرة القانونية. www.palestinecabinet.gov.ps/site/420/default.aspx	تم تعليق هذا المؤشر بسبب غياب أية مشاريع لدى المجلس التشريعي وبسبب عدم انعقاد جلسات المجلس التشريعي.	لا ينطبق	معلق

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
١٣	التسرب من المدارس	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/educatio/Repetition%20and%20Drop1.htm	بلغت نسبة التسرب من المدارس ٨ ,٠٪	نسبة التسرب من المدارس ٨ ,٠٪	٨٤٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	لعدم توفر المعلومات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الشؤون الاجتماعية تم الاستعانة باستطلاعات الرأي العام على النحو التالي: استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ أظهر أن نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية تبلغ ٣ ,٤٨٪. استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ أظهر أن نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية تبلغ ٣ ,٥٠٪. ~ النتيجة (متوسط) نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية تبلغ ٣ ,٤٩٪.	لعدم توفر المعلومات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الشؤون الاجتماعية تم الاستعانة باستطلاعات الرأي العام التي بينت أن نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية تبلغ ٣ ,٤٩٪.	٤٩٣
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	الجهاز المركزي للإحصاء ١)http://www.pcbs.gov.ps 2) http://www.pcbs.gov.ps/Portals/تPCBS/Documents/yearBook8A.pdf	١) بلغت نسبة الأمية بشكل عام ١ ,٦٪ ، وبلغت نسبة الأمية بين الرجال ٨ ,٢٪، فيما بلغت نسبة الأمية بين النساء ٥ ,٩٪. ٢) بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بشكل عام ٨ ,٧٪، و بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بين الذكور ٦ ,٩٪، فيما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بين الاناث ١ ,٦٪. يعرف الشخص الأمي بأنه الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته، (تعريف الأمية حسب اليونسكو).	١) بلغت نسبة الأمية بشكل عام ١ ,٦٪ ، وبلغت نسبة الأمية بين الرجال ٨ ,٢٪، فيما بلغت نسبة الأمية بين النساء ٥ ,٩٪. ٢) بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بشكل عام ٨ ,٧٪، و بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بين الذكور ٦ ,٩٪، فيما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بين الاناث ١ ,٦٪.	٤٥٢
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/تpcbs/PressRelease/Q1ت2008.pdf	بلغت نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية ٦ ,٢٢٪ حسب معايير منظمة العمل الدولية موزعة على النحو التالي: ١٩٪ في الضفة الغربية، و٨ ,٢٩٪ في قطاع غزة	بلغت نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية ٦ ,٢٢٪ موزعة على النحو التالي: ١٩٪ في الضفة الغربية، و٨ ,٢٩٪ في قطاع غزة.	١٢٥

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/yearBook8A.pdf	بلغت نسبة نسبة الأفراد المؤمنين صحيا ٧٦,١٪	بلغت نسبة نسبة الأفراد المؤمنين صحيا ٧٦,١٪	٧٦١
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة).	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/house/1c486a0e-a2eb-46ea-b73d-aa8d4e529d5f.htm	بلغ متوسط كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة) ١,٧٪	بلغ متوسط كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة) ١,٧٪.	٥٨٨
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني.	موقع لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps	جرت الانتخابات التشريعية في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦، وكان العام ٢٠٠٥ قد شهد إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية على أربع مراحل.	جرت الانتخابات التشريعية في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦، وكان العام الماضي قد شهد إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية على أربع مراحل.	١٠٠٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	1) التقارير الشهرية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps/atemplate.php?id=11 2) مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان www.aldameer.org/?action=browse&id=news&sid=000009_000195&language=1	استمرت حالة الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ضد نشطاء حماس بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. وسجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ أكثر من ١٥٠ حالة اعتقال تعسفي قامت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد نشطاء من حركة حماس.	سجل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ أكثر من ١٥٠ حالة اعتقال تعسفي قامت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد نشطاء من حركة حماس.	٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	١) تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السنوي رقم ٩، ٢٠٠٥. ٢) أ. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢) ب. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (التقارير الشهرية) http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11	١) تم الغاء محكمة أمن الدولة، ولم توثق المراكز الحقوقية أي حالة لانعقاد المحكمة. وجه الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٢/٦/ ٢٠٠٥ رسالة لوزير العدل يطلب منه إعادة محاكمة كل المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام من محكمة أمن الدولة أمام محاكم نظامية. ٢) سجل خلال هذا العام ٢٠٠٨ قيام هيئة القضاء العسكري الفلسطيني والنيابة العسكرية بمتابعة ملفات مواطنين مدنيين وإصدار أوامر توقيف أو حكام بحقهم، يمثل انتهاكاً صارخاً وصريحاً لأحكام القانون الأساسي التي أكدت بمقتضى المادة (١٠١) فقرة ٢ على (تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري). ومن بين هذه الحالات أ) أصدرت المحكمة العسكرية في جنين بتاريخ ١٥/٧/٢٠٠٨ حكم بالإعدام بحق المواطنَين وائل سعيد سعد وعمه محمد سعد سعد من بلدة يطا. ب) اعتقال الصحفي فريد عبد الحليم حماد، والصحفي أسيد العمارنة على ذمة القضاء العسكري.	سجل خلال هذا العام ٢٠٠٨ قيام هيئة القضاء العسكري الفلسطيني والنيابة العسكرية بمتابعة ملفات مواطنين مدنيين وإصدار أوامر توقيف أو حكام بحقهم، يمثل انتهاكاً صارخاً وصريحاً لأحكام القانون الأساسي	٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين.	مكالمة هاتفية مع إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٨	يسمح النظام المتبع في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل لأفراد عائلة السجين بالزيارة مرتين في الأسبوع.	يسمح النظام المتبع في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل لأفراد عائلة السجين بالزيارة مرتين في الأسبوع.	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	رسالة وزارة الداخلية بتاريخ ١١/٤/ ٢٠٠٨ الدليل الفلسطيني للتراخيص والتصاريح والأذونات، أمان، ٢٠٠٥.	وفقا لرسالة وزارة الداخلية على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات المهنية منها: التوظيف في القطاع العام، استصدار رخصة مكتب خدمات جامعية، ورخصة فتح مؤسسة تعليمية خاصة، ورخص محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، ورخصة إصدار جريدة، ورخصة مركز أبحاث، وغيرها من المجالات الأخرى.	أظهر البحث أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات المهنية	٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	التقارير الشهرية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (شباط، أيار، حزيران، أيلول) http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11 أيضا يمكن زيارة موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والإطلاع على البيانات الصحفية الصادرة عن المركز. www.pchrgaza.org/arabic	سجلت خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ عدة حالات وفاة في سجون السلطة الفلسطينية، وهم (١) مجد البرغوثي بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٨، و(٢) حسن جمعة خالد بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٨، و(٣) اسحق مناصرة ٣/٦/٢٠٠٨، و(٤) شادي شاهين ٢٩/٩/٢٠٠٨. كما ذكرت تقارير حقوق الإنسان حدوث العديد من حالات التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية	سجلت خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ عدة حالات وفاة في سجون السلطة الفلسطينية، كما ذكرت تقارير حقوق الإنسان حدوث العديد من حالات التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية.	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها	١) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨. ٣) وجهت رسالة إلى النائب العام بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٨ تطلب تزويدنا بعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها وعاودنا الإتصال عدة مرات إلا أن النيابة العامة لم تزودنا بالمعلومات.	أولا: الاعتقاد بوجود فساد: ١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ قال ٧٧٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ١٤٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٩٪. ٢) استطلاع خاص جرى في استطلاع رقم (٢٩) أب ٢٠٠٨ قال ٧٢,٣٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ١٤,٣٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ١٣,٤٪. ~النتيجة (متوسط) قال ٧٤,٦٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ١٤,٢٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ١١,٢٪. يأخذ هذا البند ٩١,٥. ثانيا: حالات الفساد التي تمت مقاضاتها: وجه المركز رسالة إلى النائب العام بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٨ تطلب تزويدنا بعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها وعاودنا الإتصال عدة مرات إلا أن النيابة العامة لم تزودنا بالمعلومات. وعليه يأخذ هذا البند صفر	يعتقد ٧٤,٦٪ من الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في السلطة، بالمقابل ١٤,٢٪ لا يعتقدون بوجود فساد. فيما حجبت النيابة العامة المعلومات عن مقاضات حالات الفساد.	٩٩
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	مكالمة هاتفية مع مدير عام إدارة المركزية للجوازات في وزارة الداخلية في ٧/٨/٢٠٠٨	عدد الطلبات المقدمة ١٢٥٣٩٨ وعدد الجوازات الممنوحة ١٢٥٣٩٨ . حتى تاريخ ١/٨/٢٠٠٨	تقوم السلطة الفلسطينية بمنح جواز السفر الفلسطيني لكل مواطن تقدم بطلب الحصول على جواز السفر.	١٠٠٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٢٥,٨٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ٢٤,٩٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٤٧,٨٪، والذين لا رأي لهم ١,٥٪ ٢) استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٢٤٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ٢١,٧٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٥٢٪، والذين لا رأي لهم ٢,٣٪. ~ النتيجة (متوسط) بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٢٤,٩٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ٢٣,٣٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٤٩,٩٪، والذين لا رأي لهم ١,٩٪.	٢٤,٩٪ يعتقدون أن باستطاعة المواطن انتقاد الحكومة بدون خوف، و٢٣,٣٪ يعتقدون أنه إلى حد ما باستطاعتهم انتقاد الحكومة، بينما يعتقد ٤٩,٩٪ لا يستطيعون انتقاد دون خوف.	٣٧٥
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	مكالمة هاتفية مع وزارة الداخلية- مدير عام الشؤون السياسية، بتاريخ ٧/٨/٢٠٠٨	لم تمنح وزارة الداخلية أي ترخيص جديد لإنشاء حزب، حيث ترفض وزارة الداخلية استلام أي طلب للترخيص أو لإنشاء حزب.		٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	رد وزارة الاعلام - دائرة المطبوعات وشؤون وسائل الاعلام الوارد للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢١/٧/٢٠٠٨	بلغ عدد الصحف التي تصدر في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل يومي واسبوعي وشهري بشكل منتظم وتناقش قضايا سياسية ٩ صحف، منها ٣ صحف للمعارضة. ويوجد ٤ مجلات تصدر بشكل دوري، لا يوجد فيها مجلة معارضة. يوجد الكثير من المجلات المختصة، أو المجلات السياسية التي صدرت لعدة مرات وتوقفت عن الصدور.		٤٦٧
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	رد وزارة الاعلام - دائرة المطبوعات وشؤون وسائل الاعلام الوارد للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢١/٧/٢٠٠٨	لم تمنع أية مطبوعات من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية.	لا توجد مطبوعات ممنوعة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية.	١٠٠٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	تقارير مؤسسات حقوق الإنسان . قام فريق البحث بالاتصال ب ١٠ مؤسسات فاعلة في مجال حقوق الإنسان في ٢٠٠٨/٨/٢٣	أظهرت التقارير المنشورة لمؤسسات حقوق الإنسان عدم تعرض أي من هذه المؤسسات لأي مضايقات من قبل السلطة في الضفة الغربية، وللتأكيد تم الاتصال ب ١٠ مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية حيث أجابت هذه المؤسسات بعدم تعرضها لمضايقات.	لم يسجل خلال هذا العام أي تعرض لمؤسسات حقوق الإنسان من أجهزة السلطة الفلسطينية.	١٠٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	لمزيد من المعلومات التقارير الشهرية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان . http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11	سجل خلال هذا العام تعديا كبيرا على حرية التجمع السلمي حيث سجلت المؤسسات الحقوقية مجموعة كبيرة من رفض إعطاء مسيرات وتجمعات لقوى سياسية، وتفريق لتجمعات ومسيرات سلمية على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية، منها : ١) بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠ فرقت الأجهزة الأمنية في رام الله مسيرة سلمية . ٢) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ منعت الأجهزة الأمنية في مدينة الخليل تنظيم تظاهرة احتجاجية . ٣) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩ قامت الأجهزة الأمنية بمنع عقد مؤتمر نسوى في قاعة (تاج محل) في مدينة الخليل . ٤) منعت السلطة عقد مؤتمر لحزب التحرير في طولكرم في ٢٠٠٨/٦/٢٩ ٥) بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ فرقت الأجهزة الأمنية مسيرة سلمية قرب مخيم عايدة في بيت لحم.	سجل خلال هذا العام تعديا كبيرا على حرية التجمع السلمي حيث سجلت المؤسسات الحقوقية مجموعة كبيرة من رفض إعطاء مسيرات وتجمعات لقوى سياسية، وتفريق لتجمعات ومسيرات سلمية على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية.	٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية .	محلات بيع الصحف	استمر خلال العام ٢٠٠٨ منع توزيع صحيفتي الرسالة وفلسطين في مناطق الضفة الغربية وذلك منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ .	استمر خلال العام ٢٠٠٨ منع توزيع صحيفتي الرسالة وفلسطين في مناطق الضفة الغربية.	٦٠٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	المجلس التشريعي الفلسطيني، الدائرة الإعلامية.	لم يقم المجلس التشريعي بإقرار مشاريع قوانين خلال عام ٢٠٠٨ لعدم انعقاد الدورة البرلمانية الثانية للمجلس التشريعي الحالي، وذلك نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر (فتح وحماس)، ونتيجة الانقسام السياسي الذي أدى الى انقسام المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستمرار الرئيس الفلسطيني باصدار قرارات بقوانين خلال عام ٢٠٠٨ .	لم يقر أي مشروع قانون لعدم انعقاد الدورة البرلمانية الثانية للمجلس التشريعي الحالي، وذلك نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر (فتح وحماس) .	٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	١) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٤٪ علامة جيد جدا، و٢٩٪ علامة جيد، وقيم ١ ,٢٣٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٩ ,٢٦٪ علامة سيء، و٥ ,١٤٪ علامة سيء جدا ، و٦ ,٢٪ لا أعرف ٢) استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٦ ,٥٪ علامة جيد جدا، و٩ ,٢٧٪ علامة جيد، وقيم ٨ ,٢٤٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٣ ,٢٦٪ علامة سيء، و٥ ,١٠٪ علامة سيء جدا ، و٥٪ لا أعرف. ~ النتيجة (متوسط) يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٨ ,٤٪ علامة جيد جدا، و٥ ,٢٨٪ علامة جيد، وقيم ٢٤٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٦ ,٢٦٪ علامة سيء، و٥ ,١٢٪ علامة سيء جدا ، و٨ ,٣٪ لا أعرف.	منح ٨ ,٤٪ علامة جيد جدا لوضع الديمقراطية في البلاد، و٥ ,٢٨٪ علامة جيد، وقيم ٢٤٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٦ ,٢٦٪ علامة سيء، و٥ ,١٢٪ علامة سيء جدا ، و٨ ,٣٪ لا أعرف.	٤٤٨
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ أظهر الاستطلاع أن نسبة ٦٦ ,٧٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٨ ,٢١٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ٥ ,٩٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٣ ,٤٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ٣ ,١٪ لا أعرف. ٢) استطلاع خاص جرى في أب أظهر الاستطلاع أن نسبة ٤ ,٦٦٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٦ ,٢١٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ١ ,٦٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٨ ,٤٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ٢ ,١٪ لا أعرف. ~ النتيجة (متوسط) أظهر الاستطلاع أن نسبة ٥ ,٦٦٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٧ ,٢١٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ٦٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٤ ,٥٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ٣ ,١٪ لا أعرف.	٥ ,٦٦٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٧ ,٢١٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ٦٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٤ ,٥٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ٣ ,١٪ لا أعرف.	٦٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q1e_2008.pdf	بلغت نسبة البطالة بين الذكور ٢٢,٧٪، فيما بلغت بين النساء ٢١,٧٪	بلغت نسبة البطالة بين الذكور ٢٢,٧٪، فيما بلغت بين النساء ٢١,٧٪	٩٥٦
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q1e_2008.pdf	بلغت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ١٤,٧٪	بلغت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ١٤,٧٪	٤٩٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	١) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، شباط ٢٠٠٨، ص ٦٦. ٢) نتائج مسح بالعينة على المنظمات الأهلية أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٨.	١) الوزارات: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ١٣,٥٪ لعام ٢٠٠٦. ٢) الجمعيات والمنظمات الأهلية: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية ٢٤٪.	بلغت نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ١٣,٥٪، فيما بلغت نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية ٢٤٪.	٣٧٥
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q1e_2008.pdf	١) بلغ معدل أجور الرجال ٨١,٣ شيكلا (أي ٢٣,١٦ دولارا أمريكيا)، ومعدل أجور النساء ٧٣,٨ شيكلا (أي ٢١,٠٢ دولارا أمريكيا). ٢) بلغ معدّل سعر صرف الدولار الأمريكي ٣,٥١ في العام ٢٠٠٨ (من تاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٨ – ٣/ ٩/ ٢٠٠٨).	بلغ معدل أجور الرجال ٨١,٣ شيكلا (أي ٢٣,١٦ دولارا أمريكيا)، ومعدل أجور النساء ٧٣,٨ شيكلا (أي ٢١,٠٢ دولارا أمريكيا).	٩٠٨
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نتائج مسح بالعينة على الأحزاب والقوى والمنظمات الأهلية أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٨.	بلغت نسبة الفصائل والقوى السياسية التي عقدت مؤتمراتها العامة بشكل دوري وفق نظامه الداخلي أو عقد مؤخرا خلال ٢٥٪. (١٢٥ علامة) بالنسبة للمنظمات غير الحكومية تم أخذ عينة من ٤٦ مؤسسة وتم الاتصال بهم وتبين أن ٤٠ مؤسسة (٨٧٪) تقوم بعمل انتخابات لهيئاتها. (٤٣٥)	بلغت نسبة الفصائل والقوى السياسية التي عقدت مؤتمراتها العامة بشكل دوري وفق نظامه الداخلي أو عقد مؤخرا خلال ٢٥٪، فيما بلغت نسبة المنظمات غير الحكومية ٨٧٪ تقوم بعمل انتخابات لهيئاتها.	٥٦٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	منح ٥,٦٪ علامة جيد جدا لأداء حكومة د. سلام فياض، و٢٩٪ علامة جيد، وقيم ٢,٢٣٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ١,٢٢٪ علامة سيء، و٢,١٠٪ علامة سيء جدا، و٩,٩٪ لا أعرف.	منح ٥,٦٪ علامة جيد جدا لأداء حكومة د. سلام فياض، و٢٩٪ علامة جيد، وقيم ٢,٢٣٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ١,٢٢٪ علامة سيء، و٢,١٠٪ علامة سيء جدا، و٩,٩٪ لا أعرف.	٤٤٥
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps	بلغت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية الأخيرة (عام ٢٠٠٦) ٤٦٪.	بلغت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية الأخيرة (عام ٢٠٠٦) ٤٦٪.	٩٢٠
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المسائلة	القانون الأساسي موقع المجلس التشريعي الفلسطيني www.pal-plc.org أو موقع لجنة الانتخابات المركزية www.elections.ps	تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام ٢٠٠٣، ويضمن هذا القانون مساءلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي. لكن يفتقر هذا القانون لإي نوع من المساءلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي.	يوجد نص صريح وواضح بمسائلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي، لكن لا يوجد يضمن مساءلة أو محاسبة رئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي.	٧٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	مجلة الفصلية، عدد ٣٤، تموز ٢٠٠٨، ص ١٤. تصدر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، التقارير الشهرية. http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11 والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، دراسة بعنوان (الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية. http://www.pchrgaza.org/arabic/arabic.htm مجلة المنطار، عدد ٩٥-٩٦، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٩. تصدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. موقع وكالة الانباء الفلسطينية- معا http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=133666	١) براءة الذمة، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قرار يلزم المواطنين والموظفين العموميين إحضار براءة ذمة لموردي المياه والكهرباء أو خدمات أخرى تقدمها السلطة، حال حصوله على خدمات عامة تقدمها وزارات السلطة، وهذا منافي للقوانين الفلسطينية (الفصلية). ٢) انتهاك حرية الرأي والتعبير، لا زالت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تقوم باعتقال بعض الصحفيين. ٣) الاعتداء على منظمات المجتمع المدني، حيث كفل القانون الفلسطيني الحق في تكوين الجمعيات، وتتعارض هذه التعديات مع القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية. ٤) قامت الأجهزة الأمنية بمنع عقد محاضرة لحزب التحرير كان مقررا عقدها يوم الأحد ٢٦/١٠/٢٠٠٨ في فندق البست إيسترن. وهذا مخالف لأحكام المادة ٢٦ من القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨ الذي يعطي الحق للمواطنين بعقد اجتماعاتهم دون تواجد أفراد الشرطة.	تم تسجيل عدة حالات لخرق الدستور.	٠

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٤٦	موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية	قانون الموازنة العامة – السنة المالية ٢٠٠٨	يبلغ حجم الدعم الخارجي في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ (٢،١٢٦) مليون دولارا أمريكيا أي ما يعادل (٧٥٪) من مجمل الإنفاق العام المقدر (٢،٨٤٥) مليون دولارا أمريكيا .	يبلغ حجم الدعم الخارجي في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ (٧٥٪) .	٠
٤٧	مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨ . ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٩١,١٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية . و ٦,٨٪ تعارض هذه الدعوات، وأجاب ٢٪ من المستجوبين بلا أعرف . ٢) استطلاع خاص جرى في آب ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٨٩,٧٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية . و ٨,١٪ تعارض هذه الدعوات، وأجاب ٢,١٪ من المستجوبين بلا أعرف . ~ النتيجة (متوسط) ٨٩,٩٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية . و ٧,٥٪ تعارض هذه الدعوات، وأجاب ٢٪ من المستجوبين بلا أعرف .	٨٩,٩٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. و ٧,٥٪ تعارض هذه الدعوات.	١٠١
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨ . ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٥٠,٩٪ من المستطلعين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري. ورأى ٤١,٦٪ من المستطلعين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب ٧,٥٪ بلا رأي ولا أعرف . ٢) استطلاع خاص جرى في آب ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٤٣,٨٪ من المستطلعين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري. ورأى ٤٧,١ ٪ من المستطلعين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب ٩,١٪ بلا رأي ولا أعرف . ~ النتيجة (متوسط) ٤٧,٥٪ من المستطلعين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري. ورأى ٤٤,٤٪ من المستطلعين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب ٨,٣٪ بلا رأي ولا أعرف .	٤٧,٥٪ من المستطلعين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري. ورأى ٤٤,٤٪ من المستطلعين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية .	٥٥٦

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية	قانون الموازنة العامة – السنة المالية ٢٠٠٨	بلغ الإنفاق على قطاعي التربية والتعليم والصحة (٧٠٦ مليون دولارا أمريكيا) أي ما يعادل (٢٥٪) من إجمالي الإنفاق العام المقدر في الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨، فيما بلغ الإنفاق على قطاع الأمن (٧٩٤ مليون دولارا أمريكيا) أي ما يعادل (٢٨٪) إجمالي الإنفاق العام المقدر في الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨ .	بلغ الإنفاق على قطاعي التربية والتعليم والصحة لعام ٢٠٠٨ (٢٥٪) .	٠
٥٠	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨ . ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٥٤,٧٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم. فيما يشعر ٤٤,٦٪ بتوفر الأمن الشخصي. ٢) استطلاع خاص جرى في آب ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن٥٣٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم. فيما يشعر ٤٦,٨٪ بتوفر الأمن الشخصي. ~ النتيجة (متوسط) ٥٣,٩٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٤٥,٥٪ بتوفر الأمن الشخصي .	٥٣,٩٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم. فيما يشعر ٤٥,٥٪ بتوفر الأمن الشخصي	٠

ملحق رقم (٣):

نتائج مؤشرات محددة من المقياس خاصة بقطاع غزة

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	١) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	١) استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ قال ٢٠,٣٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٢٤,٦٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٥٣,٩٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ١,٣٪ رأياً حول الموضوع. ٢) استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ قال ٢٠٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٢٢,٣٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٥٤,٦٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٣٪ رأياً حول الموضوع. ~النتيجة (متوسط) هناك حرية صحافة في البلاد = ٢٠,٢٪، وجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد = ٢٣,٥٪، لا وجود لحرية صحافة = ٥٤,٣٪.	٢٠,٢٪ يعتقدون أن هناك حرية صحافة في البلاد، و٢٣,٣٪ يعتقدون بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، بالمقابل هناك ٥٤,٣٪ يعتقدون بعدم وجود لحرية الصحافة.	٣١٩
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم (التقارير الشهرية) http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11	استمرت حالة الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة. وسجل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٨ أكثر من ١٨٠ حالة اعتقال تعسفي قامت بها الأجهزة الأمنية.	سجل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٨ أكثر من ١٨٠ حالة اعتقال تعسفي قامت بها الأجهزة الأمنية.	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	1) http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/67-2008.html ٢) نفس المصدر 3) http://www.tmj.gov.ps/ ٤)نفس المصدر ٥)نفس المصدر	١) في ٢٤/١/٢٠٠٨، أصدرت المحكمة العسكرية في غزة حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص على ياسر سعيد زنون، ٤١ عاماً من رفح. ٢) أصدرت المحكمة العسكرية في غزة في ٢٠/٧/٢٠٠٨ حكماً بالإعدام على المواطن إياد أحمد دياب سكر (٣٥) عاماً. ٣) حكمت المحكمة العسكرية الدائمة بمقر السرايا بمدينة غزة الخميس ١١/٩/٢٠٠٨م الخاصة بالمتهمين بقتل الشرطي على سعيد أبو مطر المتهم الأول معتز كمال محمود الغول مدني من مواليد ١٩٩١م ،والمتهم الثاني حاتم عمر عاشور من مرتبات الشرطة من مواليد ١٩٨٧م ،والمتهم الثالث مجمد محمد رمضان غبن مدني من مواليد ١٩٩١م. ٤) حكمت المحكمة العسكرية الدائمة بمقر السرايا بمدينة غزة على المتهم جميل السيد خليل دغمش والموقوف بتاريخ ٣-١٢-٢٠٠٧ بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ من تاريخ التوقيف بتهمة ارتباطه مع العدو ٥) حكمت المحكمة العسكرية الدائمة بمقر السرايا بمدينة غزة الخميس ٤-٩-٢٠٠٨ على المتهم بلال زياد إبراهيم نبهان بالحبس لمدة ثلاث سنوات المتهم بتهمة أخذ مال من دولة معادية مقابل وعد ، كما تم الحكم على المتهم بغرامة مالية قدرها (٤٠٠صر) أربعمائة دولار.	سجل خلال هذا العام ٢٠٠٨ قيام هيئة القضاء العسكري الفلسطيني والنيابة العسكرية بمتابعة ملفات مواطنين مدنيين وإصدار أوامر توقيف أو حكام بحقهم، وهذا يمثل انتهاكاً صارخاً وصريحاً لأحكام القانون الأساسي.	٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين.	رسالة من وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٨	يسمح بزيارة واحدة اسبوعيا لأفراد عائلة السجين.	يسمح النظام المتبع في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل لأفراد عائلة السجين بزيارة واحدة اسبوعيا.	١٠٠٠

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	موقع وزارة الداخلية في الحكومة المقالة – الإدارة العامة للشؤون العامة. http://www.moi.gov.ps/?page=63333400493 8437500	أظهر البحث أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات المهنية منها: التوظيف في القطاع العام، استصدار رخصة مكتب خدمات جامعية، ورخصة فتح مؤسسة تعليمية خاصة، ورخص محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، ورخصة إصدار جريدة، ورخصة مركز أبحاث، وغيرها من المجالات الأخرى.	أظهر البحث أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات المهنية	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/61-2008.html	بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٨ توفي المعتقل حامد محمد عبد الله أبو ستة ٧٢ عاما اثناء احتجازه في مقر شرطة دير البلح. كما سجلت مؤسسات حقوق الإنسان عشرات الشكاوي حول تعرضهم للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة.	سجل خلال هذا العام وفاة أحد المعتقلين، إضافة لتعرض العشرات للتعذيب أثناء التحقيق.	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها		لا يوجد أسئلة في الاستطلاع تغطي موضوع الفساد في أجهزة الحكومة المقالة		
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات		لا يصدر في قطاع غزة جوازات سفر لعدم وصول دفاتر جوازات السفر التي تتم طبعاتها في الخارج		
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	١) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	١. استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٣١,٣٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ١٦,٤٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٥١,٤٪، والذين لا رأي لهم ٠,٩٪. ٢. استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٣٠,٦٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ١٢,١٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٥٦,١٪، والذين لا رأي لهم ١,٢٪. ~ النتيجة (متوسط) بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٣١٪، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ١٤,٣٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٥٣,٨٪، والذين لا رأي لهم ١,١٪.	٣١٪ يعتقدون أن باستطاعة المواطن انتقاد الحكومة بدون خوف، و١٤,٣٪ يعتقدون أنه إلى حد ما باستطاعتهم انتقاد الحكومة، بينما يعتقد ٥٣,٨٪ لا يستطيعون انتقاد دون خوف.	٣٨٧
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	رسالة من وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٨	لم تمنح وزارة الداخلية أي ترخيص جديد لإنشاء حزب، حيث ترفض وزارة الداخلية استلام أي طلب للترخيص أو لإنشاء حزب.	لم تمنح وزارة الداخلية أي ترخيص جديد لإنشاء حزب.	٠

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات		لم تجب وزارة الاعلام على رسالة المركز رغم محاولات الفريق العديدة		
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج		لم تجب وزارة الاعلام على رسالة المركز رغم محاولات الفريق العديدة		
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	1) http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/28-2008.html 2) http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=94	١) بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٨ تعرض باحث يعمل في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة حيث تم مصادرة كرت الذاكرة لكاميرا الباحث الذي كان يقوم بتحقيق ميداني حول تعرض المقبرة المقبرة الانجليزية لانفجار بداخلها. ٢) اعترض أفراد من الشرطة المقالة باحث الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في غزة مصطفى إبراهيم ٤٢ عاما، ظهر اليوم الخميس الموافق ١٦/١٠/٢٠٠٨، أثناء مغادرته حرم جامعة الأزهر وصادروا هاتفه المحمول، واقتادوه إلى مقر الشرطة العام (الجوازات) بطريقة فظة وبدون السماح له بالتعريف على نفسه وصفته الوظيفية، قبل الإفراج عنه، حيث تم احتجازه لعدة ساعات.	سجل خلال هذا العام حالتين تعرض فيها باحثين في منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة في قطاع غزة.	٦٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	١) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، تقرير شهر أيار http://www.ichr.ps/pdfs/aMRV-6-07.pdf ٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/press2008.html ٣) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/18-05-2008.html ٤)الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، تقرير شهر نيسان http://www.ichr.ps/pdfs/aMRV-4-07.pdf ٥)المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/38-2008.html	سجل خلال هذا العام العديد من حالات المنع والقمع لمظاهرات ومسيرات في قطاع غزة أبرزها: ١. منعت شرطة الحكومة المقالة مهرجاناً جماهيرياً سلمياً في رفح بمناسبة عيد العمال في ١/٥/٢٠٠٨. ٢. فرقت شرطة الحكومة المقالة تجمعا لمؤيدي حركة فتح في مدينة رفح بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٨. ٣. منعت شرطة الحكومة المقالة مهرجاناً جماهيرياً سلمياً في مخيم جباليا إحياءً لذكرى النكبة يوم الخميس الموافق ١٥/٥/٢٠٠٨. ٤. فرقت شرطة الحكومة المقالة مسيرة للحركة فتح في غزة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٨. ٥. فرقت شرطة الحكومة المقالة مسيرة سلمية لمؤيدي حركة فتح في مدينة رفح بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٨.	سجل خلال هذا العام تعديا كبيرا على حرية التجمع السلمي حيث سجلت المؤسسات الحقوقية مجموعة كبيرة من رفض إعطاء مسيرات وتجمعات لقوى سياسية، وتفريق لتجمعات ومسيرات سلمية على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية.	٠

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم (التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطنية تشرين ثاني ٢٠٠٨. http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=11	تمنع الحكومة المقالة صحيفتي الأيام والحياة الجديدة من التوزيع في قطاع غزة منذ تاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٨. كما منعت توزيع صحيفة القدس أكثر من مرة خلال عام ٢٠٠٨.	قامت الحكومة المقالة بمنع صحف الأيام والحياة الجديدة والقدس من التوزيع في قطاع غزة	٤٠٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	١) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/ ٦/ ٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/ ٨/ ٢٠٠٨	١. استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٣,٧٪ علامة جيد جدا، و١٩,١٪ علامة جيد، وقيم ١٥,٤٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٣١,٥٪ علامة سيء، و٢٢,٩٪ علامة سيء جدا، و٧,٣٪ لا أعرف ٢. استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٥٪ علامة جيد جدا، و١٨,٥٪ علامة جيد، وقيم ١٧,٧٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٩,٩٪ علامة سيء، و١٩,٤٪ علامة سيء جدا، و٩,٤٪ لا أعرف. ~ النتيجة (متوسط) يقيم المواطنون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٤,٤٪ علامة جيد جدا، و١٨,٨٪ علامة جيد، وقيم ١٦,٦٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٣٠,٧٪ علامة سيء، و٢١,٢٪ علامة سيء جدا، و٨,٤٪ لا أعرف.	منح ٤,٤٪ علامة جيد جدا لوضع الديمقراطية في البلاد، و١٨,٨٪ علامة جيد، وقيم ١٦,٦٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٣٠,٧٪ علامة سيء، و٢١,٢٪ علامة سيء جدا، و٨,٤٪ لا أعرف.	٣٤٥
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/ ٦/ ٢٠٠٨. ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/ ٨/ ٢٠٠٨	١. استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ أظهر الاستطلاع أن نسبة ٥٧,١٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٢٤,٦٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ٩,٨٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٦,٦٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ١,٩٪ لا أعرف. ٢. استطلاع خاص جرى في أب ٢٠٠٨ أظهر الاستطلاع أن نسبة ٥٧٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٢٣,٤٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ١٠,٦٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٧,١٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ١,٨٪ لا أعرف. ~ النتيجة (متوسط) أظهر الاستطلاع أن نسبة ٥٧,١٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٢٤٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ١٠,٢٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٦,٩٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ١,٩٪ لا أعرف.	١,٥٧٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٢٤٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ١٠,٢٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٦,٩٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ١,٩٪ لا أعرف.	١٠٢

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨.	منح ٤ ,١٢٪ علامة جيد جدا لأداء حكومة اسماعيل هنية، و٤ ,٢٩٪ علامة جيد، وقيم ٤ ,٢١٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ١ ,٢٣٪ علامة سيء، ٣ ,١٣٪ علامة سيء جدا، و٤ ,٠٪ لا رأي لأعرف.	منح ٤ ,١٢٪ علامة جيد جدا لأداء حكومة اسماعيل هنية، و٤ ,٢٩٪ علامة جيد، وقيم ٤ ,٢١٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ١ ,٢٣٪ علامة سيء، ٣ ,١٣٪ علامة سيء جدا، و٤ ,٠٪ لا رأي لأعرف.	٥٠٩
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic2008/103-2008.html ٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic2008/69-2008.html ٣) مركز الميزان لحقوق الإنسان http://www.mezan.org/site%20ar/resource%20center/mezan%20publications/detail.php?id=215 ٤- وكالة معا الاخبارية http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=119148 ٥- تقرير انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني في شهر أذار ٢٠٠٨. http://www.ichr.ps/pdfs-4-07/aMRV	١. انتهاك حصانة النواب، بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٨ اقتحمت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة منزل النائب عن حركة فتح أشرف جمعة واعتقلته وهو ومجموعة تضم ٣٠ شخصا من ضيوفه لعدة ساعات حيث جرى التحقيق معهم. ٢. الاعتداء على منظمات المجتمع المدني، فقد قامت شرطة الحكومة المقالة باقتحام واغلاق عشرات المؤسسات الأهلية في قطاع غزة في أعقاب تفجير شاطئ غزة في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٨ الذي أدى لمقتل ٦ أشخاص. ٣. الحق في التجمع السلمي، فرقت شرطة الحكومة المقالة في قطاع غزة تجمعا للمعلمين في ٦/ ٩/ ٢٠٠٨، وكانت شرطة الحكومة المقالة أوقفت أعمال المؤتمر الذي نظمته مؤسسة بدائل في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٨، وأجبرت المشاركين في المؤتمر على مغادرة المكان تحت ذريعة عدم حصول المنظمين على ترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية. ٤. تم تعديل الحكومة المقالة بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠٠٨؛ بحيث تم تعيين ستة وزراء جدد في الحكومة المقالة. لم يؤدِ الوزراء اليمين الدستوري أمام رئيس السلطة الوطنية وفقا لأحكام ٦٧ من القانون الأساسي المعدل قبل ممارسة مهامهم. ٥- أصدرت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة قرارا بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٨ بمنع مراسلي تلفزيون فلسطين وراديو فلسطين من العمل في قطاع غزة، ومن تغطية كافة الأحداث بما فيها الاعتداءات الاسرائيلية. وهو مخالف لأحكام المادة ٢٥ من الاقانون الأساسي التي تنص على أن "العمل حق لكل مواطن ....."	تم تسجيل عدة حالات لخرق القانون الأساسي.	٠

رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعطيات	التقييم	العلامة
٤٦	موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية		لم يتم نشر موازنة الحكومة المقالة	لم يتم نشر موازنة الحكومة المقالة	
٤٧	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية		لا يوجد أسئلة في الاستطلاع تغطي تقييم الناس لقدرة الحكومة على اجراء الاصلاحات السياسية		
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية		لم يتم نشر موازنة الحكومة المقالة		
٥٠	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	١)استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٥-٧/٦/٢٠٠٨ . ٢) استطلاع خاص بمقياس الديمقراطية في فلسطين أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠/٨/٢٠٠٨	١ . استطلاع خاص جرى في حزيران ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن ٤٩,٣٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٥٠,٥٪ بتوفر الأمن الشخصي . ٢ . استطلاع خاص جرى في آب ٢٠٠٨ ، أظهر الاستطلاع أن٤٦,٤٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٥٣,٦٪ بتوفر الأمن الشخصي . ٣ . ~ النتيجة (متوسط) ٤٧,٩٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٥٢٪ بتوفر الأمن الشخصي .	٤٧,٩٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٥٢٪ بتوفر الأمن الشخصي	٤٠